مع اقتراب بلوغ الحرب الإسرائيلية على غزة شهرها السادس، تبنى مجلس الأمن الدولي، أمس الاثنين، أول قراراته التي تدعو إلى وقف إطلاق نار فوري في رمضان، أي لنحو أسبوعين فقط، بعدما قررت واشنطن عدم استخدام «الفيتو» ضد القرار، وهو ما استجلب عليها غضباً إسرائيلياً من قبل بنيامين نتنياهو

إسرائيل توبّخ أميركا

غضب من عدم استخدام الفيتو لإسقاط قرار وقف النار في رمضان

غزة، نيويورك ـ **العربي الجديد**

ظلّت الولايات المتحدة تدلّع إسرائيل سياسياً وعسكرياً ودبلوماسياً واقتصادياً منذ بدء عدوانها على غزة قبل 5 أشهر ونصف شهر، حتى وصل الأمر بتل أبيب، بقيادة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، المعروفة عنه «قلة الوفاء» سياسياً، إلى التجرؤ على الداعم بشكل تاريخي ومقاطعة وبلهجة تقترب من نبرة فرض العقوبات. هكذا ظهرت الصورة أمس بعد إقرار مجلس الأمن الدولي، للمرة الأولى منذ بدء حرب الإبادة، قراره الأول الذي يطالب فيه بـ«وقف فوري لإطلاق النار» في غزة خلال رمضان، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت بعدما عطلت محاولات سابقة لإصدار قرار عبر اللجوء إلى الفيتو. والقرار الذي أيده 14 عضوا مقابل امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، «يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان» الذي بدأ قبل أسبوعين، «ويؤدي إلى وقف ثابت ومستدام»، كما «يطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن»، وضمان وصول المساعدات الإنسانية. وكانت روسيا قد طلبت إدخال مصطلح وقف «دائم» لإطلاق النار على مشروع القانون، وهو ما قوبل برفض 3 أعضاء وامتناع 11 عن التصويت، من دون أن يؤدي ذلك إلى استخدام موسكو الفيتو أيضاً ضد مشروع القرار، في ما بدا أنه اتفاق تسوية تم في اللحظات التي سبقت دخول الأعضاء إلى قاعة مجلس الأمن للتصويت.

وعلى الرغم من تمرير القرار، لا يبدو أن واشنطن مستعدة للضغط باتجاه تطبيقه قبل التوافق على صفقة بين الاحتلال و«حماس» تتضمن تبادلاً لإطلاق الأسرى، إذ قالت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد إن «هذا القرار ينص على أن علينا العمل من أجل السلام اعتباراً من شهر رمضان. يمكن لحماس القيام بذلك عبر القبول بالاتفاق المطروح. يمكن أن يبدأ وقف لإطلاق النار فوراً بعد الإفراج عن أول رهينة (...) إنه الشيء الوحيد لضمان وقف لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن».

بموازاة ذلك، رحّبت حركة «حماس» في بيان بدعوة مجلس الأمن لوقف فوري لإطلاق النار، مؤكدة «ضرورة الوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار، يؤدي إلى انسحاب كافة القوات الصهيونية من قطاع غزة، وعودة النازحين إلى بيوتهم التي خرجوا منها». وأعلنت «الاستعداد» لـ«الانخراط في عملية تبادل للأسرى فوراً تؤدي إلى إطلاق سراح الأسرى لدى الطرفين». على الجانب الآخر وفور تبني القرار، أعلن مكتب نتنياهو، في بيان، إلغاء زيارة وفد إسرائيلي إلى واشنطن معلقة في مكانها من دون تحقيق أي تقدم، في ظل التعنت الإسرائيلي ورفض تقديم ضمانات في القضايا الأساسية المتعلقة بحياة الفلسطينيين في غزة.

وتبنى مجلس الأمن الدولي، أمس، قراره الأول الذي يطالب فيه بـ«وقف فوري لإطلاق النار» في غزة خلال رمضان، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت بعدما عطلت محاولات سابقة لإصدار قرار عبر اللجوء إلى الفيتو. والقرار الذي أيده 14 عضوا مقابل امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، «يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان» الذي بدأ قبل أسبوعين، «ويؤدي إلى وقف ثابت ومستدام»، كما «يطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن»، وضمان وصول المساعدات الإنسانية. وكانت روسيا قد طلبت إدخال مصطلح وقف «دائم» لإطلاق النار على مشروع القانون، وهو ما قوبل برفض 3 أعضاء وامتناع 11 عن التصويت، من دون أن يؤدي ذلك إلى استخدام موسكو الفيتو أيضاً ضد مشروع القرار، في ما بدا أنه اتفاق تسوية تم في اللحظات التي سبقت دخول الأعضاء إلى قاعة مجلس الأمن للتصويت.

وعلى الرغم من تمرير القرار، لا يبدو أن واشنطن مستعدة للضغط باتجاه تطبيقه قبل التوافق على صفقة بين الاحتلال و«حماس» تتضمن تبادلاً لإطلاق الأسرى، إذ قالت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد إن «هذا القرار ينص على أن علينا العمل من أجل السلام اعتباراً من شهر رمضان. يمكن لحماس القيام بذلك عبر القبول بالاتفاق المطروح. يمكن أن يبدأ وقف لإطلاق النار فوراً بعد الإفراج عن أول رهينة (...) إنه الشيء الوحيد لضمان وقف لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن».

بموازاة ذلك، رحّبت حركة «حماس» في بيان بدعوة مجلس الأمن لوقف فوري لإطلاق النار، مؤكدة «ضرورة الوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار، يؤدي إلى انسحاب كافة القوات الصهيونية من قطاع غزة، وعودة النازحين إلى بيوتهم التي خرجوا منها». وأعلنت «الاستعداد» لـ«الانخراط في عملية تبادل للأسرى فوراً تؤدي إلى إطلاق سراح الأسرى لدى الطرفين». على الجانب الآخر وفور تبني القرار، أعلن مكتب نتنياهو، في بيان، إلغاء زيارة وفد إسرائيلي إلى واشنطن عقب «تغيير الولايات المتحدة موقفها المبدئي» على حد وصفه، وعدم استخدامها حق النقض. وجاء في البيان أن «الولايات المتحدة تراجعت عن موقفها الثابت في مجلس الأمن، حيث ربطت، قبل أيام قليلة فقط، بين وقف إطلاق النار والإفراج عن المختطفين (المحتجزين الإسرائيليين في غزة)... ولم تستخدم الولايات المتحدة الفيتو ضد النص الجديد الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار من دون اشتراط ذلك بإطلاق سراح المختطفين». وأضاف البيان: «هذا تراجع واضح عن الموقف الأميركي الثابت في مجلس الأمن منذ بداية الحرب. وهذا التراجع يضر بالمجهود الحربي وجهود إطلاق سراح المختطفين، لأنه يمنح حماس الأمل في أن الضغوط الدولية ستتيح لها الحصول على وقف لإطلاق النار من دون إطلاق سراح مختطفينا». في المقابل، أعربت الولايات المتحدة عن «خيبة أملها» لقرار نتنياهو إلغاء زيارة الوفد إلى واشنطن، حسب ما أعلن متحدث باسم البيت الأبيض قائلاً: «نحن محبطون للغاية من عدم زيارة وفد إسرائيل واشنطن من أجل إجراء محادثات شاملة بشأن رفح». كما قال المتحدث باسم البيت الأبيض جون كيربي إنه «إذا لم يزر وفد إسرائيلي واشنطن، فستواصل أميركا المحادثات مع إسرائيل»، معلناً أن امتناع مجلس الأمن لا يعني «تغييراً للموقف الدبلوماسي». وأوضح كيربي أن واشنطن لم تؤيد هذا القرار لأنه كان يفتقر إلى عناصر «أساسية» مثل إدانة حركة «حماس». جاء ذلك فيما أجرى وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، أمس، في إطار زيارته إلى واشنطن، لقاءات مع عدد من كبار المسؤولين في البيت الأبيض بشأن تزويد إسرائيل بالأسلحة والدعم الأميركي لاستمرار الحرب على قطاع غزة. والتقى غالانت وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن ومدير مديرية وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) وليام بيرنز. وقال غالانت خلال زيارة لواشنطن: «ليس علينا حق أخلاقي لوقف الحرب في غزة إلى أن نعيد كل الرهائن»، مضيفاً أن «إسرائيل ستعمل ضد حماس في كل مكان بما في ذلك الأماكن التي لم تدخلها بعد».

يأتي هذا التباين الأميركي الإسرائيلي في وقت أفادت فيه هيئة البث الإسرائيلي «كان» عبر موقعها الإلكتروني، أمس، بأن إسرائيل تبحث عن طرق التفافية من أجل الحصول على أسلحة ومواد خام بهدف التغلب على الفجوات والنقص في السلاح والأدوات القتالية، وسط مخاوف من تباطؤ الإمدادات الأميركية. ونقل موقع «كان» عن مسؤول أمني إسرائيلي كبير، لم يسمه، أشارته إلى قلق إسرائيل من أن «التوترات مع الولايات المتحدة بشأن الدخول إلى رفح والمشكلة الإنسانية في غزة ستؤثر أيضاً على الاستعداد الأميركي لمواصلة مساعدة إسرائيل بنفس القوة». ولفت الموقع إلى أن هناك دولاً شرعت بالفعل بعدم تزويد إسرائيل بالأسلحة، وتقوم بـ«مقاطعة هادئة». وأشار المسؤول إلى أن الولايات المتحدة تبقى مزود الأسلحة الرئيسي لإسرائيل. في هذا الوقت، لا تزال المفاوضات للتوصل إلى هدنة من دون أي تقدم واضح. وقال مسؤول فلسطيني مطلع على جهود الوساطة لـ«رويترز» إن الفجوة بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال ما زالت موجودة، والقى بالثلوم على إسرائيل والولايات المتحدة في عدم إحراز تقدم بسبب رفضهما الالتزام بإنهاء الحرب. من جهته، قال عضو المكتب السياسي لحركة «حماس» حسام بدران إن الإشكالية في مفاوضات التهدئة بغزة ليست مرتبطة بالأسرى وأعدادهم، بل برفض إسرائيل تقديم ضمانات في القضايا الأساسية المتعلقة بحياة الفلسطينيين في قطاع غزة. وأضاف في بيان أن «أولوياتنا وقف العدوان وإدخال المساعدات وعودة النازحين وخطة إعادة إعمار واضحة، وليست مقتصرة على الإفراج عن الأسرى كما يروج لها الاحتلال». واعتبر بدران أن «تنياهو لا يريد الوصول إلى أي اتفاق، ويخدع شعبه وأهالي الأسرى للتغطية على فشله السياسي والأمني». وفي سياق آخر، قرر الاحتلال وقف تعاونه مع وكالة «أونروا» بعد يوم من الكشف عن منعه وصول المساعدات إلى شمال قطاع غزة. وقال المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية ديفيد مينسر، أمس الاثنين، إن إسرائيل ستتوقف عن العمل مع «أونروا» في قطاع غزة، متهما الوكالة بإطالة أمد الصراع. وأضاف مينسر للصحافيين: «أونروا جزء من المشكلة، وسوف نتوقف الآن عن العمل معها. نحن نعمل على الوقف التدريجي للاعتماد على أونروا لأنها تمدد أمد الصراع بدلا من محاولة تخفيفه». جاء ذلك فيما كان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس يدافع عن «أونروا»، مؤكداً أنها «بصيص النور الوحيد للملايين» اللاجئين الفلسطينيين. وقال في مؤتمر صحافي في مخيم الوحدات في العاصمة الأردنية عمّان: «يجب علينا أن نسعى جاهدين للحفاظ على تدفق الخدمات الفريدة من نوعها التي تقدمها أونروا، لأن ذلك يبقي الأمل حياً، وفي عالم مظلم، فإن أونروا هي بصيص النور الوحيد للملايين من الناس». وأضاف غوتيريس: «هنا في الأردن، ولكن أيضاً في سورية، وفي لبنان - وبطبيعة الحال، في الضفة الغربية المحتلة وغزة - تمثل أونروا شريان حياة للأمل والكرامة... يجب ألا ننزع هذا الأمل». وأعلن مقتل 171 من موظفي «أونروا» خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، مؤكدا أنه أكبر عدد من القتلى بين موظفي الأمم المتحدة تاريخياً. وحول قيام إسرائيل بمنع وصول المساعدات إلى شمال قطاع غزة، قال غوتيريس في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إن «قرار عدم السماح لقوافل مساعدات أونروا بالذهاب إلى شمال غزة، حيث لدينا وضع مأساوي، هو أمر غير مقبول على الإطلاق». من جهته، حذر الصفدي من أن عملية عسكرية إسرائيلية في رفح في أقصى الجنوب ستؤدي إلى «حدوث مذبحة أخرى» في القطاع. ميدانياً، واصل الجيش الإسرائيلي محاصرة ثلاثة مستشفيات في غزة، هي مجمع الشفاء في مدينة غزة، ومستشفى الأمل ومجمع ناصر في جنوب القطاع. وقال شهود عيان لوكالة «فرانس برس»، أمس الاثنين، إن الجيش طلب عبر مكبرات الصوت من الكادر الطبي والمرضى وجميع من يحتمون في مجمع الشفاء إخلاءه فوراً. من جهته، ذكر الجيش الإسرائيلي في بيان أن قواته «تواصل القيام بنشاط عملياتي محدد في منطقة مستشفى الشفاء». وأضاف أن قواته اعتقلت 500 شخص بينهم لـ«حماس» وحركة «الجهاد الإسلامي»، وعثرت على أسلحة في المنطقة. كما أعلن أن قواته واصلت «هجمات عالية الدقة على البنية التحتية للإرهاب في (مستشفى) الأمل»، وأردف أنه «تم القضاء على 20 إرهابيا في محيط الأمل خلال اليوم الماضي في قتال متلاحم وضربات جوية».

على الجانب الآخر، أعلنت «كتائب القسام»، أمس، قصف مدينة أسدود برشقة صاروخية رداً على استهداف المدنيين في قطاع غزة. وأشارت هيئة البث الإسرائيلية إلى أنها المرة الأولى منذ شهرين التي تدوي فيها صفارات الإنذار في أسدود. فيما أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس الاثنين، ارتفاع حصيلة ضحايا الحرب إلى 32333 شهيداً و74694 إصابة، لافتة إلى أن الاحتلال ارتكب 11 مجزرة، وصل منها إلى المستشفيات 107 شهداء و176 إصابة، خلال 24 ساعة.

في مدينة غزة أمس (فرانس برس)

الحدث

واصلت قوات الاحتلال حملة اعتقالاتها في الضفة، فيما قال الجيش الإسرائيلي إنه أحبط تهريب أسلحة إلى الضفة من إيران

الاحتلال يدعي إحباط تهريب أسلحة من إيران

الأعياد مناسبة للتنكيل في الضفة والقدس

القدس المحتلة ـ رام الله ـ **العربي الجديد**

ارتفع أمس الاثنين، عدد المعتقلين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلتين إلى 7770 منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، فيما ادعت إسرائيل أمس إحباط محاولات إيرانية لتهريب أسلحة متطورة إلى الضفة. وفي محاولة لإضفاء شرعية على الحرب المتصاعدة على الضفة، ادعى بيان مشترك للجيش الإسرائيلي والشاباك، أن القوات الأمنية الإسرائيلية أحبطت عملية نقل أسلحة متقدمة، بما فيها عبوات تحتوي على شظايا متفجرة والغام مضادة للدبابات، من إيران إلى الضفة. وبحسب البيان فإنه «جرى ضبط كمية كبيرة من الأسلحة المتطورة التي تم تهريبها إلى داخل أراضي يهودا والسامرة (الضفة الغربية)». وأضاف البيان أن «الجهات الأمنية الإيرانية المسؤولة عن ذلك هم الشعبة 4000 وشعبة العمليات الخاصة لجهاز الاستخبارات التابع للحرس الثوري، برئاسة جواد غفاري، وكذلك وحدة العمليات الخاصة في فيلق القدس في الأراضي السورية، الموجودة تحت رعاية قائد الوحدة 804، أصغر باقري». في هذه الأثناء، أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أمس، في بيان، أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ مساء الأحد حتى صباح أمس، 15 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم طفل، وأسرى سابقون. وبحسب الهيئة والنادي، فإن ذلك يرفع حصيلة الاعتقالات منذ 7 أكتوبر، إلى نحو 7770 معتقلاً، وهي حصيلة تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقاً، وفق البيان الذي أشار أيضاً إلى أن الاحتلال يواصل تنفيذ جريمة الإخفاء القسري في حقّ معتقلي غزة منذ 7 أكتوبر. من جهتها، ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا»، أن قوات الاحتلال اعتقلت عصر أمس، مواطناً من بلدة بيتا جنوب نابلس وآخر من مدينة طوباس.

كما اعتقلت قوات الاحتلال أمس، شابين من قرية حجة شرق قلقيلية، بعد اقتحامها ليل الأحد – الاثنين بلدة عزون شرق قلقيلية. ومن المعتقلين أيضاً بحسب «وفا»، 5 شبّان من محافظة رام الله والبيرة، أغلبهم من قرية اللبن الغربي، غرب رام الله، و3 شبّان من قرية جلبون شمال شرق جنين، وشابان من ضاحية شويكة شمال طولكرم، وشابين من مخيّم قلنديا، شمال القدس المحتلة. كما أصيب 3 مواطنين فلسطينيين بالرصاص الحي والشظايا، صباح أمس، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال وسط مدينة نابلس. وتحدث الهلال الأحمر الفلسطيني ومصادر محلية لـ«وفا» عن أن الإصابات وقعت خلال مواجهات بين الشبّان الفلسطينيين وقوات الاحتلال في المدينة، بعد اقتحام الأخيرة شارعي فيصل وحطين، ومحيط البلدة القديمة، وعدداً من أحيائها في نابلس، وأطلقت الرصاص الحي وقنابل الصوت باتجاه المواطنين والمنازل. كما اقتحمت قوات الاحتلال فجر أمس منطقة بيت وزن غرب مدينة نابلس، حيث سجّل أيضاً اندلاع مواجهات. إلى ذلك، أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، بهدم منشآت عدة في بلدة حزما، شمال شرق القدس المحتلة، شملت عدداً من المحلات والمنشآت التجارية، بحسب «وفا». في غضون ذلك، تواصلت انتهاكات قوات الاحتلال ومستوطنيه في الضفة والقدس، اللتين تحييان شهر رمضان وفترة أعياد الفصح في ظل مستوى قياسي من القمع الذي تمارسه سلطات الاحتلال في حق المواطنين. وفي هذا السياق، اقتحمت مجموعات من المستوطنين، باعداد كبيرة، صباح أمس، باحات المسجد الأقصى بحماية شرطة الاحتلال، وذلك في اليوم الثاني من أيام «عيد المساخر» اليهودي. واستبقت قوات الاحتلال اقتحامات المستوطنين من أجل تأمينها، بإغلاء المصلين القبلي وصحن قبّة الصخرة في المسجد الأقصى من المعتكفين في داخله. واعتادت قوات الاحتلال على هذا الإجراء بإخلاء المصليات من المعتكفين، خلال السنوات الماضية، وهو ما سبّب مواجهات حينها، خصوصاً عملية «سيف القدس» قبل ثلاثة أعوام، التي أدّت إلى نشوب حرب على قطاع غزة حينها. بالتزامن، شهدت أبواب المسجد الأقصى والبلدة القديمة من القدس منذ فجر أمس، تشديدات عسكرية لقوات الاحتلال التي منعت مع بدء اقتحامات المستوطنين، غالبية المصلين من دخول المسجد الأقصى. يُذكر أن سلطات الاحتلال كانت حرمت أول من أمس، فلسطينيي الضفة، من دخول القدس للمشاركة في إحياء «أحد الشعانين» بحسب التقويم الغربي لدى الطوائف المسيحية، وهو الأمر الذي اعتبرته وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان «جريمة ضد الإنسانية تندرج في إطار سياسة إسرائيلية رسمية لفصل القدس تماماً عن محيطها الفلسطيني وتعميق إجراءاتها الاستعمارية العنصرية لضمها، بما في ذلك إغراقها بالكتل الاستيطانية الضخمة وفرض المزيد من الإجراءات على حواجز الاحتلال والتقييدات التي تحول دون وصول المصلين إلى المقدسات المسيحية والإسلامية». وطالبت الوزارة مجلس الأمن الدولي بـ«توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يتعرض لإبشع أشكال الإبادة، وفرض عقوبات رادعة على منظومة الاحتلال الاستعماري العنصري».

ارتفاع حصيلة اعتقالات الضفة منذ 7 أكتوبر إلى 7770

أخلت قوات الاحتلال مصليات الأقصى من المعتكفين

مصلون في الأقصى يوم الجمعة الماضي (مصطفى الخاروف/الأناضول)

شرق غرب

3 آلاف قنبلة غير منفجرة في غزة

قدر نائب مدير العمليات الدولية في منظمة «هانديكاب إنترناشونال» غير الحكومية، جان بيار ديلوميه، أمس الاثنين، أن 3 آلاف قنبلة على الأقل من أصل 45 ألفاً أطلقتها إسرائيل على قطاع غزة بين 7 أكتوبر/تشرين الأول ومنتصف يناير/كانون الثاني الماضي، لم تنفجر. وأضاف في حديث لإذاعة «فرنسا الدولية» أن هذه القنابل «ستشكل خطراً إضافياً، ولا سيما للمدنيين عند العودة في الوقت الذي يتعين فيه نشر المساعدات الإنسانية».

(فرانس برس)

إسرائيل تحذف منشوراً بطلب من سنغافورة

حذفت السفارة الإسرائيلية في سنغافورة، بناء على طلب السلطات المحلية، أمس الاثنين، منشوراً «غير مقبول» نشرته أول من أمس الأحد، على مواقع التواصل الاجتماعي، على ما أعلنت وزارة الداخلية في سنغافورة. وجاء في المنشور المعني أن القران يذكر إسرائيل 43 مرة، ولكنه لم يشر أبداً إلى فلسطين، بحسب وسائل إعلام محلية. وذكر وزير الداخلية السنغافوري كاسيفيسوا ناثان شانموغام (الصورة) في بيان أن «هذا المنشور غير مقبول على الإطلاق، ويعرض المجتمع اليهودي المحلي للخطر».

(فرانس برس)

أشتية: الرصيف المائي يفوح «برائحة الموت»

اعتبر رئيس حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية، محمد أشتية، أمس الاثنين، أن رصيف المرفأ المائي الذي يُبنى على شاطئ غزة من أجل إيصال المساعدات بحراً للقطاع، يفوح «برائحة الموت». وتساءل خلال الاجتماع الحكومي الأسبوعي في رام الله: «هل يعقل أن يكون رصيف المرفأ المائي من مخلفات المباني المهدمة معجون بجثامين الشهداء التي كانت مدفونة تحت الركام؟». وأردف: «مطلوب وقف تزويد إسرائيل بالسلاح والمال، ووقف ازدواجية المعايير».

(الأناضول)

إيرلندا تهاجم الاحتلال

اعتبر نائب رئيس الوزراء الأيرلندي، وزير الخارجية مايكل مارتن (الصورة)، أمس الاثنين، إن «استخدام التجويع سلاحاً في حرب (إسرائيل) على قطاع غزة يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي». وأضاف عبر منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، أن منع إسرائيل وصول مساعدات «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى» (أونروا) إلى شمال غزة «انتهك لا أخلاقي وأمر غير مقبول على الإطلاق».

(الأناضول)

تعليق جلسة لبرلمان سلوفينيا بسبب إسرائيل

علق البرلمان في سلوفينيا، أمس الاثنين، أعمال إحدى جلساته بسبب تظاهرة داعمة لفلسطين. وفي بداية الجلسة، صعد متظاهرون إلى شرفة البرلمان رافعين الأعلام الفلسطينية، وأطلقوا هتافات تنادي بفرض عقوبات على إسرائيل، ما دفع رئيسة البرلمان أورشكا كلاكوتشر زوباتشيتش إلى تعليق الجلسة مؤقتاً. واستأنف البرلمان جلسته عقب إخراج عناصر الأمن المتظاهرين خارج القاعة.

(الأناضول)

متابعة

قصف حدودي على جبهة لبنان

بيروت ـ **العربي الجديد**

واصل الاحتلال الإسرائيلي، أمس الاثنين، تصعيده على الجبهة اللبنانية، مستكملاً اعتداءاته التي طاولت مناطق في البقاع اللبناني، في اليومين الماضيين. وفي ظل غياب أي مؤشر لحراك دولي جديد لإرساء التهدئة على الحدود، تبدأ رئيسة الوزراء الإيطالية، جورجيا ميلوني، زيارة إلى لبنان، غداً الأربعاء، تمتد على يومين. ووفقاً للمكتب الإعلامي للحكومة الإيطالية، فإنه من المقرر أن تلتقي ميلوني رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، غداً الأربعاء، على أن تزور بعد غد الخميس، الكتيبة الإيطالية العاملة ضمن «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» (يونيفيل). وشدّد مصدر نيابي في «حزب الله» لـ«العربي الجديد»، على أن «كل السيناريوهات متوقعة من العدو الإسرائيلي، ومنها توسعة اعتداءاته التي لا نخشاها، ولن نتردد في الرد عليها بالنطاق والقوة نفسيهما»، مشيراً إلى أن «حزب الله نفذ عمليات عسكرية رداً على الاستهدافات الأخيرة، وجاهز لمواجهة أي اعتداء». بدوره، أكد عضو المجلس المركزي في «حزب الله» الشيخ نبيل قاووق، أن «المقاومة في لبنان كانت السبّاقة في مساندة ونُصرة غزة، واستطاعت أن تفرض معادلات جديدة على طول الحدود وفضحت العجز الإسرائيلي عن حماية مواقعه ومستوطناته». وأشار في حفل تابيني أقيم في حسينية بلدة الدوير، في قضاء النبطية، إلى أن «العدو عاجز عن حماية المستوطنين، لذلك لجأ إلى سلاح تدمير البيوت لعلّه بذلك يكسر قرار المساندة». ميدانياً، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي، فجر أمس الاثنين، على منزل في الأطراف الغربية لبلدة ميس الجبل (حي رأس الظهر) جنوبي لبنان. كما أغارت مسيّرة إسرائيلية، بعد ساعات من الغارة الأولى، على البلدة نفسها.

وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي سهل مرجعيون وتلال نحاس في كفركلا وطيرحرفا وحولا وميس الجبل وبلدية والحي الشرقي في الخيام والناقورة، بالتزامن مع تحليق للطيران الاستطلاعي في أجواء هذه المناطق. كما أعلن الجيش الإسرائيلي «قصف مبنى عسكري لحزب الله في ميس الجبل، ورصد 15 قذيفة أطلقت نحو موقع عسكري قرب المنارة»، في إصبع الجليل. بموازاة ذلك، استهدف «حزب الله» تجمعاً لجنود الاحتلال في تلة الطيحات ومقر كتيبة «اليمان» في الجليل الغربي وموقع بلبدا. ودوّت صفارات الإنذار في رأس الناقورة بالجليل الغربي، حيث أعلنت وسائل إعلام إسرائيلية أنه تمّ إطلاق 5 صواريخ من لبنان إليها، من دون الإبلاغ عن وقوع إصابات. كما دوّت صفارات الإنذار في «كيبلع» شمالي الجولان السوري المحتل، خشية تسلل مسيّرة.

من آثار الغارات الإسرائيلية على بعلبك، 12 مارس الحالي (فرانس برس)

رصد

نتنياهو يطرح قانون التجنيد اليوم

غانتس يهدّد حكومة الحرب

حيفا ـ **نايف زيداني**

أعلن الوزير في مجلس الحرب الإسرائيلي بني غانتس، مجدداً، أمس الاثنين، رفضه لمشروع قانون التجنيد الذي تعتزم بنيامين نتنياهو طرحه اليوم الثلاثاء، لا سيما في ما يتعلق بتجنيد المتدينين المتشددين (حريديم)، والذي لا تزال تسوده الضبابية. ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس، عن غانتس قوله إن القانون الذي تنوي حكومة نتنياهو إقراره بشأن تجنيد الحريديم، سيمس بوحدة إسرائيل ويضر بأمنها، معلناً رفضه للمنحى الذي يأخذه قانون التجنيد في إشارة إلى تمديد إعفاء المتدينين الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية. وتقاقم أزمة تجنيد الحريديم في دولة الاحتلال الخلافات الداخلية، عشية طرح الحكومة قانون إعفاء هؤلاء من الخدمة العسكرية الإلزامية، وهو ما ترفضه شرائح المجتمع الإسرائيلي الأخرى التي تخدم في جيش الاحتلال وتطالب بضم «الحريديم» إليه والمساواة في العبء. وكان غانتس أكد الأحد رفضه لمشروع القانون مهدداً بالاستقالة، وكذلك تنصل منه وزير الأمن يوآف غالانت في تصريحات إذاعية. كما يعارضه زعيم المعارضة يئير لبيد. ورغم عدم اتضاح ملامح المقترح كاملة، إلا أنه أثار ردود فعل رافضة على أكثر من جزء منه. وينص مقترح نتنياهو كما تسرّب منه، على أن إنفاذ القانون على المتهربين من الخدمة العسكرية يبدأ بعد 3 سنوات، كما أن المقترح لا يحدد أهدافاً واضحة من حيث عدد من يجب تجنيدهم من «الحريديم». وتحاول حكومة نتنياهو إرجاء تشريع القانون 3 أشهر من أجل الوصول إلى فترة إجازة الكنيست، وبالتالي إرجاء القانون حتى بداية 2024. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن أوساط في الائتلاف الحكومي، أن هذا الائتلاف يعمل على صياغة جديدة، وسيتنازل عن بند رفع جيل الإعفاء من الخدمة الإلزامية. كما أبلغت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا، الأحد، نتنياهو أن مقترحه يجب أن يشمل تعليمات واضحة إلى المؤسسة الأمنية للاستعداد لتجنيد أبناء المعاهد الدينية اليهودية ابتداء من 1 يوليو/ تموز المقبل سواء تم استكمال القانون حينها أم لا.

وكان مقطع فيديو مسرّب للحاخام تسفي فريدمان زعيم أحد تيارات «الحريديم» معارضون وتل نحاس في كفركلا وطيرحرفا وحولا وميس الجبل وبلدية والحي الشرقي في الخيام والناقورة، بالتزامن مع تحليق للطيران الاستطلاعي في أجواء هذه المناطق. كما أعلن الجيش الإسرائيلي «قصف مبنى عسكري لحزب الله في ميس الجبل، ورصد 15 قذيفة أطلقت نحو موقع عسكري قرب المنارة»، في إصبع الجليل. بموازاة ذلك، استهدف «حزب الله» تجمعاً لجنود الاحتلال في تلة الطيحات ومقر كتيبة «اليمان» في الجليل الغربي وموقع بلبدا. ودوّت صفارات الإنذار في رأس الناقورة بالجليل الغربي، حيث أعلنت وسائل إعلام إسرائيلية أنه تمّ إطلاق 5 صواريخ من لبنان إليها، من دون الإبلاغ عن وقوع إصابات. كما دوّت صفارات الإنذار في «كيبلع» شمالي الجولان السوري المحتل، خشية تسلل مسيّرة.

تقرير

إسرائيل ترفض إبلاغ مصر بموعد عملية رفح

على الرغم من الاتصالات المستمرة بين مصر والاحتلال الإسرائيلي، إلا أن تل أبيب ترفض تحديد موعد واضح للعملية العسكرية في رفح

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية مطلعة على تحركات القاهرة بشأن ملف الوضع في قطاع غزة عن اتصالات مصرية إسرائيلية على المستوى الأمني، جرت مطلع الأسبوع الحالي، وتناولت الوضع الأمني على الشريط الحدودي بين قطاع غزة وسيناء، وكذلك محور فيلادلفيا. وقال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن «الاتصالات جرت في إطار اللجنة العسكرية المشتركة المعنية بالتنسيق الأمني بين الطرفين في ما يتعلق بالوضع الحدودي، سواء تنفيذها في رفح، كشف المصدر أن الجانب الإسرائيلي رفض، خلال محادثات مع المسؤولين في القاهرة، تحديد موعد واضح لبداية توسيع العمليات العسكرية في المنطقة المكتظة بالنازحين»، وقال إن «المسؤولين العسكريين في الجانب الإسرائيلي أكدوا أن مثل هذه الخطوة تحتاج إلى قرار من مجلس الحرب الإسرائيلي»، غزة، إلا أن الجانب الإسرائيلي يصر على بث تقارير استخبارية من وقت إلى آخر، بشأن وجود ثغرات تستغلها فصائل المقاومة لتهريب الأسلحة». وأضاف أن «آخر تلك التقارير كان تقريراً نقلته تل أبيب للإدارة الأميركية، ويشير إلى ثلاث نقاط بطول الشريط الحدودي المقدر بـ14 كيلومتراً مع قطاع غزة، ويزعم أنها مناطق رخوة يمكن استغلالها لهروب مقاتلين من غزة، أو تهريب أسرى إسرائيليين إلى سيناء».

وأوضح المصدر المصري أن «القاهرة من جانبها، ومن دون انتظار أي ملاحظات، تقوم بتشديد الإجراءات لمنع تهريب الأسلحة، وذلك منذ عمليات مكافحة الإرهاب في سيناء ضد عناصر تنظيم داعش». وأوضح أنه «في المقابل، طالب المسؤولون في القاهرة نظراءهم في الجانب الإسرائيلي بضرورة لعب دور في تسهيل دخول المساعدات المكدسة عند معبر كرم أبو سالم إلى غزة، وذلك للحد من الأزمة الإنسانية، وبالتبعية تفادي الوصول إلى لحظة الانفجار البشري والإنساني في ظل تردي الأوضاع المعيشية». وعلى صعيد العملية العسكرية التي تعتزم إسرائيل تنفيذها في رفح، كشف المصدر أن «الجانب الإسرائيلي رفض، خلال محادثات مع المسؤولين في القاهرة، تحديد موعد واضح لبداية توسيع العمليات العسكرية في المنطقة المكتظة بالنازحين»، وقال إن «المسؤولين العسكريين في الجانب الإسرائيلي أكدوا أن مثل هذه الخطوة تحتاج إلى قرار من مجلس الحرب الإسرائيلي».

ولفتاً إلى أن القاهرة «طلبت وجود تنسيق كامل في تلك الخطوة قبل اتخاذها أو الإقدام عليها، على الرغم من رفضها بشكل قاطع، وتبذل جهوداً واسعة لمنعها نظراً لتداعياتها الوخيمة على المنطقة بالكامل وليس على مصر فقط». في المقابل، نفى مصدر قيادي في حركة «حماس» «الترويج الإسرائيلي لمحاولات قيادات الحركة في القطاع الخروج منه»، معتبراً أن «مثل تلك الادعاءات هدفها المساس بالروح المعنوية وصمود شعبنا». وشدد في تصريح لـ«العربي الجديد» على أن «قيادة الحركة، سواء السياسية أو العسكرية، موجودة، ولن تغادر غزة تحت أي ظرف، وأي حديث بشأن خروجها ضمن تسويات أو اتفاقات غير حقيقي ولم يجر النطر

تحقيق

انعدام ثقة بين السلطات في بغداد وبعثة التحقيق بجرائم «داعش»

إنهاء عمل «يونيتاد» في العراق

شكّل إنهاء عمل بعثة التحقيق بجرائم «داعش» في العراق صدمة لضحايا التنظيم، وسط بقاء ملفات عدة عالقة، فيما كشف مقرّبون من الحكومة العراقية عن سلبيات عدة شابت أعمال البعثة منذ تشكيلها في عام 2017، وسط اعتقاد بأن انعدام الثقة بين السلطات في بغداد والبعثة سرّع من إنهاء عملها

بغداد ـ **زيد سالم**

بعد 7 سنوات على تشكيلها، وتمديد مهمتها عاماً إضافياً في سبتمبر/ أيلول الماضي، سينتهي عمل بعثة «فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش» (يونيتاد) في العراق في سبتمبر المقبل قبل استكمال التحقيقات، وذلك إثر توترات بين إدارة البعثة ومسؤوليها مع أطراف من الحكومة العراقية، من بينها جهات «قضائية»، في مقابل توجيه اتهامات للبعثة مرتبطة بالفساد المالي وإهدار الوقت بسبب البطء في التوصل لنتائج بعض التحقيقات. ونقلت وكالة «رويترز»، الأربعاء الماضي، عن رئيس البعثة كريستيان ريتشر قوله: «هل جرى إنجاز العمل؟ ليس بعد، وهذا واضح تماماً»، مشدّداً على الحاجة «إلى مزيد من الوقت. وإذا حددنا موعداً نهائياً في سبتمبر 2024، فلن نكون قد أكملنا سير التحقيقات، ولا مشروعات أخرى، مثل عمل أرشيف مركزي لملايين الأدلة». ومن شأن إلغاء عمل «يونيتاد»، التي شُكّلت في عام 2017، أن يؤثر بالسلب على ضحايا التنظيم الذين ينتظرون العدالة، رغم أن الحكومة العراقية لم تعر قرار الإلغاء أهمية كبيرة.

وكشفت ثلاثة مصادر مقرّبة من رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني لـ«العربي الجديد»، أن بعثة التحقيق بجرائم «داعش» لم تكن «مرتاحة ميدانياً» منذ انطلاق أعمالها في العراق عام 2017، كما أنها شكت لأكثر من مرة قلة التعاون من قبل بعض المؤسسات الأمنية والقضائية العراقية». ووفقاً للمصادر ذاتها، تكررت اتهامات من مسؤولين عراقيين لـ«يونيتاد» باستهلاك وقت طويل والتدخل بملفات أمنية وعسكرية، بالإضافة إلى التأخر في التوصل إلى نتائج ملموسة في تحقيقاتها، ناهيك عن إهدار المال. وقال أحد المصادر الثلاثة إن «لجوء السلطات العراقية إلى الحكم بالإعدام على كثيرين ممن كانوا ضالعين في العمليات الإرهابية ضد المدنيين والدوائر الحكومية وارتكابهم جرائم حرب، كان مصدر قلق بالنسبة للمسؤولين في الأمم المتحدة، بسبب عدم توافر القرائن الكاملة للإدانة، وإصدار حكم الإعدام على أعداد كبيرة من المتهمين بالانتماء لداعش». وأوضح أن «السلطات العراقية تعتقد بأنه لم يعد هناك حاجة لفريق التحقيق الأممي، والتعاون بين الجانبين (بغداد والأمم المتحدة) لم يكن بالمستوى المطلوب، كما أن يونيتاد رفضت مشاركة نتائج بعض تحقيقاتها مع الحكومة العراقية، وهذا تمرد على الاتفاقات». بدوره، ذكر عضو في البرلمان العراقي، طلب عدم الكشف عن هويته، أن «اعتبار جميع المقابر الجماعية من صنع داعش، كان محل اعتراض كبير من قبل يونيتاد، التي ترى أن عدداً من المقابر الجماعية من مسؤولية فصائل مسلحة وقوات نظامية، أقدمت على تنفيذ إعدامات ميدانية في مناطق عدة بالعراق». وأكد في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التعاون في ما يتعلق بمناطق سيطرة الحشد الشعبي ضعيف جداً مع اللجنة الأممية ولم تقدم داعش، كان محل اعتراض كبير من قبل حكومة السوداني مساعدة في هذا الأمر». وذكر أن إنهاء عمل اللجنة «كان مرحباً به من قبل الإطار التنسيقي». غير أن الرافضين لقرار العراق بإنهاء عمل بعثة التحقيق بجرائم «داعش» يخشون من تراجع الجهود الرامية لمحاسبة مزيد من أعضاء التنظيم، بعدما ساهم فريق التحقيق في الوصول إلى حقائق وأدلة مختلفة، أبرزها جرائم الإبادة بحق العراقيين الأيزيديين، وجرائم قتل جماعية في تكريت ونينوى، وكذلك جرائم تدمير الآثار. في المقابل، فإن أطرافاً أخرى، من ضمنها سياسية ومن المنظمات المحلية العراقية، لا يعفون بعثة «يونامي» في بغداد من مسؤولية التماهي مع المسؤولين في العراق عن انتهاكات واسعة وتضييق على الحريات العامة لصالح أحزاب السلطة.

> مصادر مقرّبة من السوداني: يونيتاد لم تكن مرتاحة ميدانياً
>
> من نتائج إنهاء عمل البعثة الأممية عدم إكمال سير التحقيقات

وحول ذلك، أشارت الباحثة في شؤون العراق بمنظمة العفو الدولية رازاو صالحي إلى عيوب في منظومة القضاء العراقي، مبينة في تصريحات صحافية، الأسبوع الماضي، أن «العدالة العراقية التي أدخلت الآلاف من الرجال والصبية في طابور الإعدام، بعد اعترافات انتُزعت تحت التعذيب والإكراه وأنواع أخرى من سوء المعاملة»، وشدّدت على أنه «يتعين على العراق إصلاح المنظومة القضائية وإصدار قانون بشأن الجرائم الدولية، وأن الإرادة السياسية قد تكون غائبة لدى الائتلاف الحاكم الذي يضم فصائل مسلحة».

بدوره، رأى النائب عن الطائفة الأيزيدية في البرلمان العراقي محما خليل أن من أسباب إنهاء عمل بعثة التحقيق بجرائم «داعش» قبل «إكمال تحقيقاتها أو فتح شيفرات الدواعش والمتعاونين معهم، كان بسبب توتر العلاقة بين العراق والأمم المتحدة». وأضاف في بيان أن «إنهاء عمل الفريق غير صحيح، لأنه يمتلك بنكاً متكاملاً من المعلومات، وأن تمديد عمله سيزيد غزارة المعلومات والوثائق حول جرائم داعش، وسيتيح للحكومة أن تكون هذه الوثائق والمعلومات بيدها، واستخدامها في المحاكم الدولية ضد الدول والمنظمات والأطراف التي أتت بالدواعش».

من جانبه، رأى الناشط السياسي علي الحجيمي أن أبرز أسباب إنهاء عمل بعثة التحقيق بجرائم «داعش» هو «انعدام الثقة المتبادل بين الأمم المتحدة والسلطات في بغداد، بالإضافة إلى التخوين والشيطنة لعمل البعثة في البلاد من قبل جماعات مسلحة وأحزاب دينية، رغم أن استكمال التحقيق هو مطلب ثابت من قبل الجهات والمنظمات الحقوقية». وأكد الحجيمي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الحراك المدني العراقي كان يأمل بأن يكون دور الأمم المتحدة هو كشف الحقيقة والوقوف إلى جانب الشرائح المتضررة، لكن للأسف تحولت هذه المنظمة الأممية إلى ظهير للأطراف السياسية، مستفزة العراقيين من خلال العلاقات الوطيدة مع أطراف السلطة والسلاح». في موازاة ذلك، أبلغ فولكر بيرتس، رئيس فريق المراجعة الاستراتيجية لعمل «بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق» (يونامي)، رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، في لقاء على هامش مؤتمر ميونخ للأمن في ألمانيا في فبراير/ شباط الماضي، بالاستعداد لإنهاء عمل البعثة تدريجياً، من دون الإدلاء بتفاصيل أخرى. غير أن المكتب الإعلامي للسوداني أصدر بياناً جاء فيه أن «التقدم الحاصل في بسط الأمن والاستقرار الداخلي، هو ما جعل بالإمكان إنهاء الدور السياسي لبعثة يونامي، وأن النشاطات والبرامج المشتركة للمنظمة الأممية يمكن أن تستمر عبر نقل نشاطها إلى المنظمات المختصة».

ريتشر في بغداد، نوفمبر 2022 (صباح عرار/فرانس برس)

«مبادرة جريئة»

أبدى الفيادي في «الإطار التنسيقي» همام حمودي، في 20 فبراير/ شباط الماضي، ترحيبه بتقديم طلب حكومي لإنهاء دور «يونامي» في العراق، ووصفها بـ«المبادرة الجريئة». وأضاف في بيان أن إنهاء الدور السياسي لبعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) مبادرة جريئة ومسؤولة تقدم بها رئيس الحكومة محمد شياع السوداني لرئيس فريق المراجعة الاستراتيجية لعمل بعثة «يونامي» فولكر بيرتس خلال لقائهما في ميونخ.

رصد

انتشار أمني للأسايش الكردية في الرقة، يناير 2023 (دليل سليمان/فرانس برس)

استنفار لـ«قسد» بعد تمرد سجناء في الرقة

إسطنبول ـ **جلال بكور**

قتل وأصيب 15 شخصاً على الأقل، مساء أول من أمس الأحد، في اشتباكات مسلّحة إثر استعصاء سجناء لدى قوى الأمن الداخلي التابعة للميشيات «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) في مدينة الرقة، شمالي سورية، في ما بات سمة أمنية في مناطق سيطرة «قسد» التي استنفرت أمس في محيط السجن وعلى حواجزها في المدينة خوفاً من حدوث هجمات أو ردود فعل انتقامية. وأوضحت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن اشتباكات مسلحة اندلعت مساء الأحد في سجن «التعمير» التابع لقوى أمن «قسد» (أسايش) في حي حوض الفرات وسط مدينة الرقة، إثر استعصاء سجناء متهمين بالضلوع في تجارة المخدرات وتعاطيها. وأدّى الاشتباك بحسب المصادر، إلى مقتل 5 أشخاص وإصابة 10 آخرين على الأقل من السجناء وعناصر أمن «قسد». وذكرت المصادر أن قوات الأمن استنفرت في محيط السجن في حيّي حوض الفرات والدرعية، واقتحمت السجن وأنهت الاستعصاء بالقوة، ونقلت المصابين إلى مستشفى الرقة، من دون أن تتبين كيفية وصول السلاح إلى السجناء.

من جهته، ذكر موقع «نهر ميديا» أن السجناء استولوا على قطع من السلاح التي كانت في حوزة عناصر «الأسايش» الكردية. وقالت مصادر الموقع إن السجن المذكور حديث النشأة، وأنشأته «قسد» بعد سيطرتها على الرقة بهدف وضع سجناء فيه وفصلهم عن السجناء من تنظيم «داعش»، مضيفة أن السجن مخصص للمتهمين بجرائم لا علاقة لها بـ«داعش»، وجلّهم من المتهمين أو المحكومين بجرائم سرقة وتجارة المخدرات. وأضاف «نهر ميديا» أن «قسد» عاشت حالة استنفار أمني في محيط السجن، كما استنفرت على حواجزها في المدينة، خوفاً من حدوث هجمات أو ردود فعل انتقامية من ذوي بعض القتلى أو الجرحى الذين سقطوا خلال إطلاق النار في السجن. وجاء ذلك، بحسب الموقع، في ظل وجود اتهامات بأن قوات أمن «قسد» هي من أطلقت النار على المستعصين عندما اقتربوا من الوصول إلى بوابات السجن وأسواره. ولم تصدر «الأسايش» الكردية أي بيان حتى عصر أمس، لتوضيح الأحداث الأخيرة في سجن «التعمير»، وكانت سجون تديرها «قسد» قد شهدت في أوقات سابقة أحداثاً مشابهة خصوصاً سجن غويران (سجن الصناعة) في حسكة الذي يضم المئات من عناصر تنظيم «داعش». إلى ذلك، قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس، إن طفلاً قتل وأصيب 6 آخرون بجروح جرّاء اشتباكات مسلحة بين عائلتين في بلدة غرانيج الخاضعة لسيطرة «قسد» في ريف دير الزور الشرقي، موضحاً أن الاشتباكات حدثت وسط فوضى وفلتان أمني وانتشار للسلاح في المنطقة. وقال المرصد إنه وثّق 22 حالة قتال عائلي وعشائري نتيجة الخلافات وفوضى انتشار السلاح بين المدنيين ضمن مناطق «قسد» منذ مطلع العام الحالي، أسفرت مجتمعة عن مقتل 13 شخصاً، بينهم سيدة وطفل، وإصابة 59 آخرين. علماً أنه نتيجة لانتشار السلاح والفلتان الأمني في مناطق سيطرة «قسد»، حدثت خلال السنوات الماضية مئات الخلافات المسلّحة العشائرية والتي أسفرت بدورها عن سقوط مئات القتلى والجرحى.

4,5 ملايين طفل يمني خارج المدرسة

حذّرت منظمة «سايف ذا تشيلدرن» (أنقذوا الأطفال) أمس الاثنين، من أن اثنين من كل 5 أطفال يمنيين لا يرتادون المدارس، رغم تراجع حدّة القتال في اليمن. وقالت المنظمة بعد تقرير جديد أعدّته، إنه «بعد 9 سنوات من النزاع، هناك اثنان من كل 5 أطفال يمنيين، أو 4,5 ملايين طفل، خارج المدرسة»، مشيرةً إلى أن «ثلث الأسر التي شملها الاستطلاع لديها طفل واحد على الأقل خارج المدرسة في العامين الماضيين رغم الهدنة». ونبّهت إلى أن «احتمال أن يترك الأطفال النازحون المدارس أكبر مرّتين مقارنة بأقرانهم»، لافتة إلى أن «العنف المستمر والأزمة الاقتصادية الحادة الناجمة عن النزاع، دفعت 4,5 ملايين شخص من أصل 33 مليون يمني (14 في المائة من السكّان)، إلى النزوح، بعضهم مرات عدة». وقالت 14 في المائة من الأسر التي شاركت في الاستطلاع إن العنف سبب رئيسي للتخلي عن التعليم، فيما أشارت 20 في المائة منها إلى أعباء الرسوم. وحذّرت المنظمة من «أثر عميق» على مستقبل أطفال اليمن.
(فرانس برس)

رئيسة وزراء بلغاريا المكلفة تنسحب من تشكيل الحكومة

سحبت رئيسة وزراء بلغاريا المكلّفة، ماريا غابريل (الصورة)، أمس الاثنين، ترشيحها لتشكيل الحكومة، بعد فشل المفاوضات بين ائتلافين سياسيين رئيسيين. وكانت أكبر مجموعة في البرلمان البلغاري، ائتلاف يمين الوسط - الجبهة الديمقراطية المتحدة، اقترحت غابريل، لتشكيل حكومة جديدة. لكن بعد أسبوعين من المفاوضات بين الجبهة الديمقراطية المتحدة والائتلاف الإصلاحي بقيادة حزب «نواصل التغيير» حول ما كان يفترض أن يكون تناوباً على الحكم متفقاً عليه، أعلنت غابريل انسحابها، وأن بلغاريا تتجه إلى انتخابات مبكرة. علماً أن الانتخابات التشريعية التي أجرتها البلاد في إبريل/نيسان 2023، أفضت إلى اتفاق المتفاوضين على التناوب على منصب رئاسة الحكومة لمدة 9 أشهر لكل فريق. وبموجب ذلك، استقال رئيس الوزراء نيكولاي دنكوف من الائتلاف الإصلاحي في 6 مارس/آذار الحالي، حيث كان يتوقع أن تحل محله غابريل التي كانت تشغل منصب نائبته ووزيرة الخارجية.
(أسوشييتد برس)

إندونيسيا: توقيف 13 جندياً بحادثة تعذيب

أعلن الجيش الإندونيسي، أمس الاثنين، إن 13 من جنوده، تمّ توقيفهم، لدورهم المفترض في تعذيب رجل من إقليم بابوا الغربية، شرقي إندونيسيا، وذلك بعد انتشار فيديو على منصات التواصل الاجتماعي في البلاد، خلال الأيام الماضية، يُظهر الرجل وقد تمّ وضعه في برميل ماء، وهو يتعرض للضرب والتعذيب على أيدي مجموعة من الأشخاص، بعضهم في زي عسكري. ويشهد إقليم بابوا الغربية، تمرداً انفصالياً يعود لمطلع ستينيات القرن الماضي. وقال الجيش الإندونيسي إنه فتح تحقيقاً بالواقعة بعد انتشار الفيديو، وأوقف 13 جندياً مشتبهاً بهم، من بين 40 جندياً تمّ التحقيق معهم، بحسب المتحدث باسم الجيش كريستومي سيانتوري.
(فرانس برس)

إضاءة

الأحزاب الصغيرة في الانتخابات التركية... حاضرة في الخسارة

على الرغم من عدم وجود فرص كبيرة للأحزاب الصغيرة لتحقيق نتائج كبيرة في الانتخابات المحلية التركية، إلا أنها قد تكون سبباً بخسارة أحد الأحزاب الكبيرة في الانتخابات البلدية، بعد أن فضّل الكثير منها خوض الانتخابات بشكل منفرد

قرار الحزب «الجيد» خوض الانتخابات المحلية منفردا (مصطفى كزارلي/Getty)

إسطنبول ـ **جابر عمر**

مفاجآت كثيرة تشهدها الانتخابات المحلية التركية كل مرة، ومنها مسألة الأحزاب الصغيرة، فهي وإن لم تتمكن من الفوز بالانتخابات فإنها تساهم في فوز الأحزاب الكبيرة أو خسارتها. وسعت الأحزاب الكبرى للتحالف مع بعضها وضم الأحزاب الصغيرة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية السابقة، التي انتهت لصالح التحالف الجمهوري الحاكم. إلا أنه بعد مرور نحو 11 شهراً على تلك الانتخابات، تغيرت الخريطة السياسية، وفضل الكثير من الأحزاب خوض الانتخابات بشكل منفرد. وتعد بعض الأحزاب الصغيرة نجماً واعداً صاعداً على الساحة السياسية في تركيا، ومنها «الرفاه من جديد» الإسلامي، و«العمل التركي» اليساري، إذ إنهما تمكّنا من دخول البرلمان بجهودهما الذاتية في الانتخابات البرلمانية السابقة، على عكس أحزاب «دواء» و«المستقبل» و«السعادة»، التي تشير استطلاعات الرأي إلى أن نسبها لا تتجاوز 1 إلى 2% من الأصوات، وقد دخلت البرلمان ضمن قوائم حزب الشعب الجمهوري.

ويستقطب حزب «الرفاه من جديد» قدماء حزب «العدالة والتنمية» وحزب «السعادة» من التيارات الإسلامية والمحافظة، وترشيح من لم يعد يرشحهم «العدالة والتنمية» في الولايات التركية، وهو ما دفع مسؤول الانتخابات في «العدالة والتنمية» نائب الأمين العام علي إحسان ياووز للقول، أخيراً، إن «حزب الرفاه من جديد قد يساهم في خسارة العدالة والتنمية»، وخاصة في مدينة إسطنبول التي تشهد أكبر تنافس بين الأحزاب. وجرت محاولات للتفاوض بين «العدالة والتنمية» و«الرفاه من جديد» من دون التوصل إلى نتيجة.

على الطرف الآخر، فشل حزب «الشعب الجمهوري» في استقطاب الحزب «الجيد» بعد دعوته له للتعاون في الانتخابات، إذ قرّر الأخير خوض الانتخابات منفرداً. وكذلك الأمر مع حزب «العمل» التركي، وخصوصاً في ولاية هاتاي التي تعد واحدة من أبرز محطات الصراع الانتخابي بين طرفي الصراع السياسي في البلاد.

حزب «الرفاه من جديد» حقق في الانتخابات البرلمانية بعموم تركيا 2,81% من الأصوات، حاصداً 5 مقاعد في البرلمان. وفي إسطنبول حقق الحزب نسبة 3,3%، أما حزب «العمل التركي» فقد حقق في الانتخابات البرلمانية 1,73% من الأصوات، حاصداً 4 مقاعد، وفي إسطنبول حقق 4,1% وفي هاتاي 8,56% من الأصوات. وحقق الحزب «الجيد» 8,23% في إسطنبول، وفي عموم تركيا 9,68%، حاصداً 43 مقعداً، انخفضت 5 نواب نتيجة استقالات منه. في المقابل، حقق حزب «اليسار الأخضر» الكردي في إسطنبول 8,18% وفي عموم تركيا 8,82%، حاصداً 61 مقعداً برلمانياً، وهو يدعم بشكل محدود «الشعب الجمهوري»، فيما فاز حزب «الحركة القومية» في الانتخابات البرلمانية بنسبة 10,07% في عموم تركيا محققاً 50 مقعداً، وفي إسطنبول 6% من الأصوات، ويدعم مرشحي «العدالة والتنمية».

وبناء على المعطيات فإنه من الواضح أن الأحزاب السياسية الصغيرة، وإن كانت نسب أصواتها قليلة ولن تحقق نجاحات كبرى، إلا أنها ستكون سبباً لخسارة الأحزاب الكبيرة وتحرجها بشكل كبير في مختلف الدوائر الانتخابية. وسبق أن خسر مرشح «العدالة والتنمية» بن علي يلدريم في انتخابات عام 2019 في إسطنبول أمام مرشح «الشعب الجمهوري» رئيس البلدية الحالي أكرم إمام أوغلو بفارق وصل إلى 13 ألفاً و729 صوتاً فقط، قبل أن تعاد الانتخابات ويحسمها بشكل أوضح إمام أوغلو نظراً للظروف التي رافقت إلغاء الانتخابات وإعادتها لاحقاً.

الكاتب والباحث طه عودة أوغلو توقع في حديث لـ«العربي الجديد»، «أن تكون الانتخابات المحلية حبلى بكثير من المفاجآت، خصوصاً بعد تشتت أصوات الناخبين وتراجع التحالفات السياسية. كل هذه الأمور تجعل من الصعب جداً تخمين الفائز في أي بلدية، حتى لو كان الأمر مضموناً لحزب معين، خاصة أن هناك حالة من السخط والغضب لدى الناخبين بشكل عام على الوضع الاقتصادي، وقد تكون هذه المرة أكبر ضد الحزب الحاكم». وأضاف: «أعتقد أن بعض الأحزاب ستكون مربط الفرس في الانتخابات المحلية التركية، كحزب الرفاه من جديد الذي انسحب من التحالف الحاكم، وحالياً دخل كمستقل في هذه الانتخابات». وتابع: «أتصور أن الأمور ستكون نوعاً ما صعبة، وخاصة لكلا المرشحين في إسطنبول، مراد قوروم أو أكرم إمام أوغلو، لا سيما أن هناك تراجعاً في عملية التحالفات السياسية. وأيضاً مسألة دعم الأحزاب الكردية، أو عامل الصوت الكردي، ستكون حاسمة هذه المرة أيضاً».

> يعد «الرفاه من جديد» من أبرز الأحزاب السياسية الصاعدة
>
> جيرين: الأحزاب الصغيرة قد تشكل خياراً للناخبين المترددين

وأعلن عودة أوغلو أنه «من المبكر جداً إعطاء تخمين لنتائج من ومن سيفوز بالمدن الكبرى، خصوصاً التي خرجت من عباءة حزب العدالة والتنمية في العام 2019، واقصد هنا أنقرة وإسطنبول التي يعول عليها الرئيس (رجب طيب) أردوغان بشكل كبير هذه المرة، ويرى أن الفوز في هذه الانتخابات، خصوصاً في إسطنبول، سيكون اختباراً حقيقياً لحزبه، وللجهات أو الأشخاص الذين سيأتون بعده لتولي الحكم في الانتخابات التي ستجرى في عام 2028». وقال: «كل هذه الأمور تجعل هذه الانتخابات مختلفة تماماً، وتكتسب أهمية كبيرة لا تختلف عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت خلال الأشهر الأخيرة الماضية. كما أن الموضوع الاقتصادي بشكل خاص سيتصدر هذه الانتخابات، بالإضافة إلى كارثة الزلزال والمخاوف من زلزال مدمر في إسطنبول، وأيضاً نوعية أو شخصية المرشحين بشكل عام، سواء في إسطنبول أو حتى أنقرة». وأضاف: «أعتقد أنه ستكون هناك مفاجآت في هذه الانتخابات، ومنها صعود للأحزاب الصغيرة على حساب الكبيرة التقليدية بسبب بعض العوامل المتعلقة بالوضع الاقتصادي وغضب شريحة كبيرة من الشعب، أو الناخبين، من حكومة أردوغان». من ناحيته، قال المحلل السياسي محمد جيرين، لـ«العربي الجديد»، إن «الانتخابات المحلية التركية تشهد حالة جديدة، تتمثل بكثرة الأطراف السياسية المشاركة فيها، بالإضافة إلى المرشحين المستقلين. وفارق الأصوات القليل في انتخابات إسطنبول في 2019 قد يتكرر في انتخابات إسطنبول 2024 وفي مناطق أخرى تتقارب بها الأصوات بين مرشحي حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري». وأضاف أن «الأحزاب الصغيرة قد تشكل خياراً بديلاً للأحزاب الكبيرة، وللناخبين المترددين الذين شعروا بخيبات أمل من الأحزاب الكبرى».

وأوضح أن «حزب العدالة والتنمية وحكومة أردوغان تواجه مصاعب اقتصادية كبيرة تثير استياء شريحة من المواطنين، وخاصة المتقاعدين الذين يشكون من تضاؤل رواتبهم أمام التضخم في البلاد، وبنفس الوقت هناك استياء داخل حزب الشعب الجمهوري بسبب قلة إنجاز رؤساء البلديات والمشاكل التي رافقت التغييرات في الحزب». واعتبر جيرين أن «حزب الرفاه من جديد مرشح لاستقطاب أصوات القوميين والمحافظين، ومحبي القيادي الراحل نجم الدين أربكان، فيما حزب العمل مرشح لاستقطاب أصوات العلمانيين الذين شعروا باستبعاد ممثليهم عن قيادة حزب الشعب الجمهوري، أو شعورهم بعدم إمكانية فوز مرشحي العدالة والتنمية. وبهذا يمكن لهذه الأحزاب أن تحقق الفارق. وكذلك الحزب الجيد يراهن بشكل كبير على تحقيق تقدم بعد التحرر من التبعية لحزب الشعب الجمهوري كما أعلنت زعيمة الحزب ميرال أكشنر».

قضية

رفعت فرنسا، أول من أمس الأحد، مستوى التأهب الأمني إلى الدرجة القصوى، وذلك في أعقاب هجوم موسكو الدموي الذي تبناه «داعش»، مستعيدة تهديدات عدة للتنظيم ومذكرة بإحباط هجمات له في أوروبا أخيراً، فيما كان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يؤكد أن «التنظيم الذي يقف خلف هجوم روسيا، حاول أيضاً القيام بعمليات عدة داخل فرنسا أخيراً». مع العلم أن الاستنفار الأمني في فرنسا كان قد تصاعد منذ مدة استعداداً لانطلاق دورة الألعاب الأولمبية والبارالمبية في باريس خلال الصيف المقبل

عودة رعب «داعش» إلى أوروبا

فرنسا أولى المستنفرين

باريس ـ **العربي الجديد**

عاد تنظيم «داعش» ليقضّ مضاجع أوروبا بعد الهجوم الإرهابي الذي استهدف، مساء الجمعة الماضي، قاعة مركز «كروكوس سيتي» للحفلات الموسيقية في كراسنوغورسك، شمال غربي العاصمة الروسية موسكو، وتبناه التنظيم وراح ضحيته أكثر من 130 قتيلاً. وبينما وصف الإعلام الفرنسي خلال الأيام الماضية هجوم روسيا الدموي بـ«باتاكلان موسكو» في إشارة إلى تشابهه مع الهجمات الإرهابية التي ضربت العاصمة الفرنسية باريس في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2015، ومن بينها في مسرح باتاكلان، والتي راح ضحيتها 130 قتيلاً وتبناها «داعش» أيضاً، أعلنت الحكومة الفرنسية، أول من أمس الأحد، رفع حالة التأهب في البلاد إلى أعلى مستوى، وهو إجراء ليس الأول من نوعه فيها، لكنه ينذر بحسب متابعين بعودة الأنظار الأوروبية إلى خطر الإرهاب الذي تمثله الجماعات الإسلامية المتطرفة، في وقت كانت فيه القارة تمنح الأولوية للخطر الروسي. وكان لافتاً، أمس الاثنين، تصدر «عودة داعش» عناوين العديد من الصحف الفرنسية، وقد أفردت له صحيفة «ليبراسيون» ملفاً وأسعاً، تزامناً مع انعقاد اجتماع رسمي ضمّ قادة مختلف الأجهزة الأمنية الفرنسية، ومباشرة وزارة الداخلية بقيادة جيرار درمانان طلب مراجعة أسماء الأشخاص داخل البلاد المصنّفين كـ«شخصيات تحمل مخاطر». ومن المحتمل أن تقود هذه الإجراءات الجديدة إلى مزيد من التضييق على المسلمين في فرنسا، علماً أن تضييقاً عليهم من نوع آخر كان يحصل منذ أشهر بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة المتواصل منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، خصوصاً في ما يرتبط بشعارات مناهضة الحرب، أو ارتداء الكوفية الفلسطينية، وما شابه.

وكان تنظيم «داعش» قد أعلن في اليوم ذاته الذي حصل فيه هجوم موسكو مسؤوليته عنه، وبينما لم يذكر بيان التنظيم المفترض أي فرع من «داعش» نفّذ الهجوم الدامي، إلا أن خبراء الأمن يشتبهون بأن «داعش» - خراسان، وهو فرع التنظيم في أفغانستان، يقف وراء الهجوم. وكان «داعش» قد تبنى تفجيرين في محافظة كرمان الإيرانية، في يناير/ كانون الثاني الماضي، أوقعا حوالي مائة قتيل، وفي الحالتين، الروسية والإيرانية، أوحت الولايات المتحدة بأنه كانت لديها مؤشرات مسبقة إلى أن تنظيم «داعش» خراسان، يخطط لهجوم، كما أعلنت أنها حذّرت البلدين من هجوم وشيك. وعلى وقع هذه التطورات، كانت فرنسا أول البلدان الأوروبية التي أعلنت رفع حالة التأهب الأمني فيها، المتمثلة بخطة «فيجيبيرات» (خطة يقظة أمنية)، إلى أعلى مستوى، وهو مستوى «الطوارئ المرتبط بهجوم». وقال رئيس الوزراء الفرنسي غابرييل أتال، مساء الأحد، في منشور على «إكس»، إن «السلطات اتخذت في الاعتبار إعلان تنظيم الدولة (داعش) مسؤوليته عن هجوم موسكو، والتهديدات التي تلقي بظلالها على بلادنا»، وذلك في أعقاب اجتماع طارئ لمجلس الدفاع في الإليزيه ترأسه الرئيس إيمانويل ماكرون لبحث «هجوم موسكو وتداعياته». وخلال زيارة له إلى غوياناـ أمس، اعتبر ماكرون أن روسيا «كانت ضحية هجوم إسلامي»، لافتاً إلى أن «التنظيم الذي يقف خلف هجوم روسيا، حاول أيضاً القيام بعمليات عدة داخل فرنسا أخيراً».

إحباط مخططات

استعادت صحيفة «نيويورك تايمز»، أمس، بعض هجمات «داعش خراسان»، موكدة أنه تمّ إحباط العديد من خططه في أوروبا. وذكّرت بأنه في يوليو/ تموز الماضي نشّطت ألمانيا وهولندا لتوقيف 7 أشخاص مرتبطين بشبكة للتنظيم، ويشتبه في أنهم كانوا يخطّطون لتنفيذ هجمات في ألمانيا. كما ذكّرت بتوقيف 3 أشخاص في ولاية شمال الراين وستفاليا الألمانية، مشتبه بتحضيرهم خططاً لاستهداف كاتدرائية كولونيا، ليلة رأس السنة 2023.

وكالة «نوفوستي» أن فريدوني نشر صوراً ومقاطع فيديو له وهو في مدينة إسطنبول التركية. وذكرت الوكالة أن فريدوني وضع 8 منشورات له على موقع «إنستغرام» في 23 فبراير/ شباط الماضي، خلال وجوده في تركيا. ولفتت الوكالة إلى أن «التحقيق الأولي مع فريدوني أظهر أنه وصل من تركيا في 4 مارس/ آذار الحالي، وأنه تم تجنيده عبر منصة تليغرام قبل شهر تقريباً، وعرضوا عليه مبلغ 500 ألف روبل (نحو 5 آلاف دولار) مقابل تنفيذ عملية قتل عشوائي». وأشارت إلى أنه «من مواليد عام 1998 في طاجيكستان ولديه طفل عمره 8 أشهر. وقال إنه كان يعمل في مصنع في بودولسك، ومسجل في كراسنوغورسك». حيث يقع المركز التجاري «كروكوس سيتي». وذكرت «نوفوستي» أن أحد المشتبه بهم (لم تسمّه) كان موظفاً سابقاً لدى مصفف شعر في مدينة إيفانوفو الواقعة في شمال شرقي موسكو. في المجمل، أفادت السلطات الروسية باعتقال 11 شخصاً، بينهم أربعة تشتبه في أنهم نفذوا الهجوم، ولم يُكشف مصير السبعة الآخرين الذين أعلن إلقاء القبض عليهم السبت الماضي، كما لم يُحدّد دورهم المحتمل في الهجوم. وكانت السلطات قد قالت في وقت سابق إن المشتبه بهم «مواطنون أجانب»، من دون أن تذكر جنسيتهم.

وعثر المحقّقون على حوالي 500 رصاصة وبندقيتين من طراز كلاشنيكوف قالوا إنّها تعود إلى المهاجمين. ولم تشر لجنة التحقيق إلى التبني الذي أصدره «داعش»، ولا إلى ارتباط المتهمين باوكرانيا، بعدما أشار الرئيس فلاديمير بوتين والاستخبارات الروسية إلى صلتها بالهجوم. وأعلنت الأجهزة الصحية، مساء الأحد، حصيلة جديدة للمصابين بلغت 137 قتيلاً و182 جريحاً، ما زال 101 منهم في المستشفيات.

واعتبر المتحدث الرسمي باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس الاثنين، أن «الحرب على الإرهاب عملية مستمرة وتتطلب تعاوناً واسع النطاق، وإن ما من مدينة في العالم محصنة من التهديدات الإرهابية». وقال في تصريحات لصحافيين رداً على سؤال حول ما إذا كان الكرملين يعتبر هجوم «كروكوس» بمثابة فشل لأجهزة المخابرات: «لسوء الحظ، يظهر عالمنا أنه لا توجد مدينة أو دولة واحدة يمكن أن تكون محصنة بشكل كامل من تهديدات الإرهاب». وأكد بيسكوف أنه لم يتم بعد التوصل إلى «الصيغة النهائية لأسباب الهجوم بما في ذلك تورط داعش»، معتبراً لدى سؤاله عن سبب عدم تعليق روسيا على إعلان تنظيم «داعش» مسؤوليته عن الاعتداء، أن «التحقيقات جارية، لم تصدر بعد رواية متماسكة. نتحدث فقط عن بيانات أولية. لم تُطرح رواية بعد». غير أن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا شككت في تأكيدات الولايات المتحدة أن «داعش» هو المسؤول عن الهجوم. واعتبرت في مقال كتبته لصحيفة «كومسومولسكايا» ونُشر أمس الاثنين، أن تلك اعتداء «كروكوس سيتي» أن «داعش» مسؤول عن الهجوم. وقالت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض أدريان واتسون إن «أوكرانيا ليست متورطة في هجوم كروكوس الإرهابي»، فيما وصفت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيار تنظيم «داعش» بأنه «عدو إرهابي مشترك». وسبق أن كشف مسؤولان أميركيان، الجمعة الماضي، أن الولايات المتحدة لديها معلومات تؤكد إعلان «داعش» مسؤوليته عن الهجوم. وأعلن التنظيم مسؤوليته عن الهجوم ونشر، وفقاً له، مقتطفات من اعتداء الجمعة الماضي في اليومين الماضيين.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

عناصر من الشرطة الفرنسية في باريس، فبراير الماضي (لوك أوفرلي/الأناضول)

«التجمع الوطني»: الخطر الأكبر على مجتمعاتنا هو الاسلمة

وصف الإعلام الفرنسي هجوم روسيا الدموي بـ«باتاكلان موسكو»

«فتح جروح» فرنسا، بعد هجمات 2015، وذبح المدرّس صامويل باتي في 2020، والمدرس الآخر دومينيك برنارد في العام الماضي، واللذين قتلا على يد «متطرفين إسلاميين» من منطقة القوقاز.

وطرحت «لوموند» تساؤلاً جانباً حول ما إذا كانت هذه التطورات قد تنقل الاهتمام بالصراع الأوكراني الروسي إلى المرتبة الثانية في فرنسا، خصوصاً بعد تلميح اليمين المتطرف الفرنسي المتمثل بحزب «التجمع الوطني» وزعيمته الروحية مارين لوبان بأن الخطر الأساسي المحدق بفرنسا هو الذي يتأتى من الإسلاميين. وقال المتحدث باسم هذا الحزب سيباستيان شينو، أول من أمس: «إن الخطر الأكبر على مجتمعاتنا، سواء كانت روسيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة، هو بكل تأكيد الأسلمة».

وتخشى السلطات الفرنسية، بشكل خاص، من عودة الإرهاب لاستهداف القطاع التعليمي. وفي هذا السياق، أكدت الشرطة الفرنسية، أول من أمس، أن مؤسسات تعليمية في شمال البلاد تلقت، مساء الجمعة وصباح السبت (بالتزامن مع هجوم روسيا)، رسائل تهدد بشنّ هجمات عليها بُثت من خلال اختراق مساحات عملها الرقمية. وجاء في رسالة إلى أهالي تلاميذ إحدى المدارس في مدينة ليل، شمال فرنسا، أنه «ستنفجر 122 مؤسسة». كما هددت الرسالة بمهاجمة قناة «سي نيوز» التلفزيونية، و«تم اختراق حسابات مساحات العمل الرقمية التابعة لمؤسسات عديدة، الليلة الماضية»، في أكاديمية أميان، حيث تمّ التهديد «بأن عدداً من المؤسسات» ستستهدف. وتحدث موقع «فرانس إنفو» عن تهديدات بهجمات على مراكز تعليمية في منطقة بيكاردي، ومن بينها في إقليم سوم. وكانت الحكومة الفرنسية قد سجّلت 800 إنذار كاذب بوجود قنابل في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

وهو ضالع في العديد من خطط الهجوم المحبطة أخيراً في العديد من الدول الأوروبية، من بينها ألمانيا وفرنسا»، دون تقديم توضيحات. وبحسب صحيفة «لوموند» الفرنسية، أمس، فإن نشاط «داعش خراسان»، أصبح تحت المجهر، خصوصاً بعد إحباط هجوم على سوق للميلاد في ستراسبورغ، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، نقلاً عن مصدر في الحكومة. ورأت أن هجوم موسكو يعيد إلى البلاد. وتتزايد المخاوف الأمنية بشكل ملحوظ في ما يتعلق بحفل افتتاح الألعاب الاستثنائي، والذي من المقرر أن يقام في 26 يوليو/ تموز. وخطة «فيجيبيرات» كان قد تمّ خفضها إلى المستوى الثاني في 15 يناير الماضي، بعد رفعها إلى أعلى مستوى في وقت سابق من العام الماضي، إثر الهجوم الذي نفّذه شاب شيشاني الأصل في أكتوبر الماضي، عبر قتله طعناً بالسكين أستاذاً وإصابة شخصين آخرين في مدرسة بمدينة أراس، شمال فرنسا. وتحتوي خطة «فيجيبيرات» الفرنسية، أو حالة الطوارئ، على أكثر من 300 إجراء، بعضها سرّي، وتشمل 13 مجالاً، ومن بينها الصحة والأمن السيبراني وحماية المباني وأجهزة الإنذار والتعبئة. ويمكن اتخاذ إجراءاتها القصوى في «المناسبات الوطنية الكبرى»، وفقاً لوثيقة الأمانة العامة للدفاع والأمن الوطني. ومن بين إجراءاتها تعزيز قوات «سانتينل» والقيام بعمليات تفتيش. وكانت فرنسا قد أقرّت نظام حالة الطوارئ في عام 1955، ضمن إجراءاتها في إطار حرب الجزائر، وطبّقتها أكثر من مرّة بمستواها الأعلى، حيث كانت قد اعتمدتها على سبيل المثال خلال حرب الخليج الأولى (1991). وعقب الهجمات المتتالية التي شهدتها باريس عام 1995، ثم في 2003 و2012 (هجمات محمد مراح في جنوب فرنسا)، ثم في 2005 وفي 2015 (هجمات باريس)، وفي 2020 في أعقاب حادث الطعن في كنيسة بنيس، جنوب شرق فرنسا. ويمكن إعلان الطوارئ على سائر الأراضي الفرنسية أو على جزء منها، وفقاً لمستوى الخطر الذي تحدده السلطات، وبموجب ذلك، يمكن للمحافظين منع حركة الأشخاص أو الآليات ضمن أطر جغرافية معينة أو خلال أوقات محددة في مرسوم خاص.

أول من أمس، قالت رئاسة الوزراء الفرنسية إن «تبني هجوم موسكو أتى من تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان»، وفي 2020 في أعقاب حادث الطعن في كنيسة بنيس، جنوب شرق فرنسا. لافتة إلى أن «هذا التنظيم يهدّد فرنسا

شرق غرب

«القاعدة» يهاجم في جنوب اليمن

أعلن «المجلس الانتقالي الجنوبي» في اليمن، أمس الاثنين، أن تنظيم «القاعدة» شنّ هجوماً في منطقة وادي عمران بمحافظة أبين، مساء أول من أمس الأحد، أدى إلى مقتل عنصرين منه وجرح 4 آخرين. وأضاف «الانتقالي» في بيان أن «المسلحين نصبوا كميناً لدورية أمنية في المنطقة، ما أدى إلى نشوب معارك بالأسلحة النارية استمرت لساعات». وتبنّى تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» الهجوم عبر قنوات مرتبطة به على «تليغرام».

(أسوشييتد برس)

عسكر ميانمار ينوون إجراء انتخابات جزئية

كشف رئيس المجلس العسكري في ميانمار من أوتغ هلاينغ (الصورة)، أمس الاثنين، أن المجلس ينوي إجراء انتخابات إذا ساد السلام والاستقرار، لكنه قد لا يستطيع إجراءها في جميع أنحاء البلاد. وأضاف هلاينغ في حديث لوكالة «تاس» الروسية للأنباء، أن الجيش الذي يتولى السلطة منذ انقلابه في فبراير/ شباط 2021، ينوي إعادة البلاد إلى الحكم الديمقراطي. ويخوض الجيش قتالاً مع متمردين منذ الانقلاب.

(رويترز)

تركيا تحيّد مقاتلَين كرديين في العراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الاثنين، "تحييد (قتل أو جرح أو اعتقال) إرهابيين اثنين من حزب العمال الكردستاني في غارات جوية نفذها سلاح الجو، شمالي العراق. وذكرت الوزارة في بيان أنه «بعد رصد تحركات إرهابيين بمنطقة كارا، شمالي العراق، أقلعت مقاتلات وشنت غارات على مواقعهم».

(الأناضول)

توتر الصين والفيليبين يتصاعد

استدعت الفيليبين، أمس الاثنين، السفير الصيني لدى مانيلا لمواجهة تشيليان، مع تصاعد التوترات بين البلدين بشأن المياه المتنازع عليها، معربة عن احتجاجها على ما سمته «الأعمال العدوانية» من قبل السفن الصينية في بحر الصين الجنوبي. وذكرت وزارة الخارجية الفيليبينية في بيان، أنها عبّرت عن «احتجاج الفيليبين القوي» على «التصرفات العدوانية» التي قام بها خفر السواحل الصيني ضد عمليات التناوب وإعادة الإمداد السبت الماضي. بدوره، تحدى وزير الدفاع الفيليبيني جيلبرتو تيودورو جونيور الصين بإحالة أحقيتها في السيادة على بحر الصين الجنوبي إلى التحكيم الدولي، مشدّداً على أن بلاده «لن تتزحزح عن موقفها».

(قنا، رويترز)

مادورو يتخذ إجراءً ضد «الفاشية الجديدة»

أفادت ديلسي رودريغيز (الصورة)، نائبة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، مساء أول من أمس الأحد، بأن مادورو باشر إجراءً من أجل تقديم «مشروع قانون ضد الفاشية وأي تعبير عن الفاشية الجديدة في ممارسة السياسية والحياة الوطنية»، حسبما ذكرت على منصة «إكس» (تويتر سابقاً). وغالباً ما يشير مادورو إلى خصومه بأنهم «فاشيون» أو «يمينيون متطرفون».

(فرانس برس)

الحدث

مجزرة موسكو: «داعش» لا يقنع السلطة

أقرّ أحد الموقوفين الأربعة باعتداء موسكو، الجمعة الماضي، بـ«ذنبه الكامل»، وفق محكمة روسية، فيما شككت وزارة الخارجية الروسية بمسؤولية «داعش» عن الهجوم

بعد يومين على الاعتداء الذي طاول المركز التجاري «كروكوس سيتي»، الذي يضمّ قاعة للحفلات الموسيقية، في ضواحي العاصمة الروسية موسكو، مساء الجمعة الماضي، وضعت محكمة باسماني الجزئية في موسكو، مساء أول من أمس الأحد، الأقراد الأربعة المشتبه بتنفيذهم الاعتداء رهن الحبس الاحتياطي لمدة شهرين، وذلك بالتزامن مع تشكيك روسيا بمسؤولية تنظيم «داعش» عن الهجوم.

وذكر بيان صادر عن محكمة باسماني أن «الرجال الأربعة متهمون بالإرهاب (وفقاً للمادة 205 من قانون العقوبات الجنائية الروسي) وبمواجهة عقوبة السجن مدى الحياة». والرجال هم سعيد كرامي مورودالي رشابالييزودا وشمس الدين فريدوني ومحمدسوبير فايزوف ودالربجون ميرزويف.

وقد تمدّد فترة حبسهم الاحتياطي، المقررة حتى 22 مايو/ أيار المقبل، في انتظار محاكمتهم التي لم يُحدّد موعدها بعد. وعرضت المحكمة لقطات تظهر ثلاثة مشتبه بهم يتم إحضارهم إلى قاعة المحكمة مكبلي الأيدي ومقيدين، ثم يجلسون في القفص الزجاجي المخصص للمتهمين. أما الرابع فقد وصل على كرسي متحرك. ووضع أحد المشتبه بهم ضمادة على أذنه، الأمر الذي سبق أن ظهر في مقاطع مصورة عرضها المحققون عن اعتقال المشتبه بهم، وحيث بدا ثلاثة منهم مع آثار دماء على وجوههم. وبحسب المحكمة، فإن اثنين من المتهمين أقرّا بذنبهما. واعترف ميرزويف، وهو طاجيكي، «بذنبه بالكامل». بدورها، كشفت وكالة «نوفوستي» أن فريدوني نشر صوراً ومقاطع فيديو له وهو في مدينة إسطنبول التركية. وذكرت الوكالة أن فريدوني وضع 8 منشورات له على موقع «إنستغرام» في 23 فبراير/ شباط الماضي، خلال وجوده في تركيا. ولفتت الوكالة إلى أن «التحقيق الأولي مع فريدوني أظهر أنه وصل من تركيا في 4 مارس/ آذار الحالي، وأنه تم تجنيده عبر منصة تليغرام قبل شهر تقريباً، وعرضوا عليه مبلغ 500 ألف روبل (نحو 5 آلاف دولار) مقابل تنفيذ عملية قتل عشوائي». وأشارت إلى أنه «من مواليد عام 1998 في طاجيكستان ولديه طفل عمره 8 أشهر. وقال إنه كان يعمل في مصنع في بودولسك، ومسجل في كراسنوغورسك». حيث يقع المركز التجاري «كروكوس سيتي». وذكرت «نوفوستي» أن أحد المشتبه بهم (لم تسمّه) كان موظفاً سابقاً لدى مصفف شعر في مدينة إيفانوفو الواقعة في شمال شرقي موسكو. في المجمل، أفادت السلطات الروسية باعتقال 11 شخصاً، بينهم أربعة تشتبه في أنهم نفذوا الهجوم، ولم يُكشف مصير السبعة الآخرين الذين أعلن إلقاء القبض عليهم السبت الماضي، كما لم يُحدّد دورهم المحتمل في الهجوم. وكانت السلطات قد قالت في وقت سابق إن المشتبه بهم «مواطنون أجانب»، من دون أن تذكر جنسيتهم.

وعثر المحقّقون على حوالي 500 رصاصة وبندقيتين من طراز كلاشنيكوف قالوا إنّها تعود إلى المهاجمين. ولم تشر لجنة التحقيق إلى التبني الذي أصدره «داعش»، ولا إلى ارتباط المتهمين باوكرانيا، بعدما أشار الرئيس فلاديمير بوتين والاستخبارات الروسية إلى صلتها بالهجوم. وأعلنت الأجهزة الصحية، مساء الأحد، حصيلة جديدة للمصابين بلغت 137 قتيلاً و182 جريحاً، ما زال 101 منهم في المستشفيات.

واعتبر المتحدث الرسمي باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس الاثنين، أن «الحرب على الإرهاب عملية مستمرة وتتطلب تعاوناً واسع النطاق، وإن ما من مدينة في العالم محصنة من التهديدات الإرهابية». وقال في تصريحات لصحافيين رداً على سؤال حول ما إذا كان الكرملين يعتبر هجوم «كروكوس» بمثابة فشل لأجهزة المخابرات: «لسوء الحظ، يظهر عالمنا أنه لا توجد مدينة أو دولة واحدة يمكن أن تكون محصنة بشكل كامل من تهديدات الإرهاب».

بيسكوف: لا توجد مدينة محصنة من تهديدات الإرهاب

وأكد بيسكوف أنه لم يتم بعد التوصل إلى «الصيغة النهائية لأسباب الهجوم بما في ذلك تورط داعش»، معتبراً لدى سؤاله عن سبب عدم تعليق روسيا على إعلان تنظيم «داعش» مسؤوليته عن الاعتداء، أن «التحقيقات جارية، لم تصدر بعد رواية متماسكة. نتحدث فقط عن بيانات أولية. لم تُطرح رواية بعد». غير أن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا شككت في تأكيدات الولايات المتحدة أن «داعش» هو المسؤول عن الهجوم. واعتبرت في مقال كتبته لصحيفة «كومسومولسكايا» ونُشر أمس الاثنين، أن تلك اعتداء «كروكوس سيتي» أن «داعش» مسؤول عن الهجوم. وقالت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض أدريان واتسون إن «أوكرانيا ليست متورطة في هجوم كروكوس الإرهابي»، فيما وصفت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيار تنظيم «داعش» بأنه «عدو إرهابي مشترك». وسبق أن كشف مسؤولان أميركيان، الجمعة الماضي، أن الولايات المتحدة لديها معلومات تؤكد إعلان «داعش» مسؤوليته عن الهجوم. وأعلن التنظيم مسؤوليته عن الهجوم ونشر، وفقاً له، مقتطفات من اعتداء الجمعة الماضي في اليومين الماضيين.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

بحسب محكمة باسماني، أقرّ ميرزويف بـ«ذنبه الكامل» بالهجوم (يوليا موروزوفا/رويترز)

رصد

شروط كورية شمالية للتطبيع مع اليابان

تواصل كوريا الشمالية استعراض قوتها، فيما تريد من اليابان إقفال ملف المختطفين لتحسين العلاقات الثنائية وعقد لقاء قمّة

تواصل كوريا الشمالية اعتماد سياسة استعراض القوة في مواجهة ما ترى أنها تهديدات متزايدة من كوريا الجنوبية وحلفائها، فيما سعت بيونغ يانغ، كما بدا أمس، إلى تحديد أطر أي لقاء مستقبلي بين الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، عبر فرض شروط على طوكيو، أبرزها شطب ملف مختطفيها لدى كوريا الشمالية من التداول.

وفي إطار مواصلة استعراض القوة مع توقّف أي مسار للتفاوض حول ترسانتها العسكرية ورفع العقوبات، أعلنت كوريا الشمالية، أمس الاثنين، بحسب وكالتها الرسمية للأنباء، أن كيم جونغ أون أشرف، أول من أمس، على مناورة للدبّابات وشجّع قواته المدرعة «على تكثيف الاستعدادات للحرب»، وذلك خلال زيارته أكبر مجموعة دبّابات لديه، وهي فرقة الدبابات «105 حرس سول ريو كيونغ سو».

ويشير اسم هذه الوحدة إلى أول وحدة عسكرية كورية شمالية وصلت إلى العاصمة الكورية الجنوبية سيول في عام 1950 عندما أدّى هجوم مفاجئ لبيونغ يانغ إلى اندلاع الحرب الكورية لحوالي 4 سنوات. وأظهرت صور لوسائل الإعلام الرسمية كيم وهو يتحدث إلى ضبّاط عسكريين في نقطة مراقبة، ودبّابات ترفع علم البلاد تسير وسط غبار، وتحمل واحدة منها لافتة كتب عليها «إبادة الغزاة الأميركيين». وقالت وكالة الأنباء الرسمية إن كيم أشاد بالفرقة 105 باعتبارها نموذجاً لجيشه بأكمله «في النضال المستمر للانتهاء من الاستعدادات للحرب».

وكان كيم قد اتبع منذ انهيار المفاوضات مع واشنطن سياسة استعراض القوة العسكرية لبلاده، بما فيها تجارب الصواريخ ذات القدرة النووية المصممة لاستهداف كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان، كما هدّد بنشوب صراع نووي ضد منافسيه. وردّت واشنطن وسيول وطوكيو بتعزيز تدريباتها العسكرية المشتركة وتحديث خطط الردع الخاصة بها المبنية على الأصول الأميركية الاستراتيجية. وفي إبريل/ نيسان الماضي، توصل الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الكوري الجنوبي يون سوك يول، خلال زيارة للأخير إلى واشنطن، إلى اتفاق يتضمن خططاً لنشر غواصة نووية أميركية في بلاده.

وورداً على مناورة الدبّابات الشمالية، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الكورية الجنوبية جيون هي غيو، أمس، إن «الجيشين الكوري الجنوبي والأميركي يراقبان من كثب أنشطة كوريا الشمالية العسكرية». في غضون ذلك، استبعدت شقيقة الزعيم الكوري الشمالي كيم يو جونغ، أمس، أن يحصل لقاء بين شقيقها ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا قريباً، مؤكدة أن كيشيدا اقترح عبر «قناة» عقد قمة مع كيم جونغ أون في أقرب وقت ممكن. لكنها رمت الكرة في ملعب اليابان لحصول ذلك.

شجّع كيم قواته المدرعة على تكثيف الاستعدادات للحرب

كيشيدا أمام البرلمان أمس (فرانس برس)

وتتسم العلاقة بين اليابان وكوريا الشمالية بالتوتر الشديد تاريخياً لأسباب عدة، من بينها قضية اختطاف وبرامج بيونغ يانغ التسليحية المحظورة دولياً. وتعدّ قضية اختطاف كوريا الشمالية مواطنين يابانيين في السبعينيات والثمانينيات من أكثر القضايا العالقة تأثيراً على المستوى الداخلي الياباني.

وكان كيشيدا قد أبدى في وقت سابق رغبة في تحسين العلاقة مع بيونغ يانغ، وقال في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول الماضي، إن بلاده «تريد تطبيع علاقاتها مع كوريا الشمالية»، مضيفاً أنه «بهدف فتح صفحة جديدة، أودّ أن أعرب عن تصميمي على مقابلة الرئيس كيم جونغ أون وجهاً لوجه وفي أي وقت ومن دون شروط». ويرى متابعون أن كوريا الشمالية تسعى إلى تحسين العلاقات مع اليابان كوسيلة لإضعاف التراكة الأمنية بين طوكيو وسيول وواشنطن، في حين يريد كيشيدا تحسينها مع بيونغ يانغ لزيادة معدلات تأييده المتراجعة في الداخل. ورأت شقيقة الزعيم الكوري الشمالي، أمس، أن رغبة رئيس الوزراء الياباني في لقاء شقيقها ليست سبباً كافياً لعقد اللقاء. واعتبرت أنه «لتحسين العلاقات الثنائية المليئة بسوء الفهم وانعدام الثقة، يجب على طوكيو اتخاذ خطوات عملية، مضيفة أنه «إذا استمرت اليابان كما هو الحال الآن، في التدخل في تنفيذنا لحقوقنا السيادية، وإذا استمرت في الانغماس في مشكلة المواطنين المختطفين، فستبقى خطط رئيس الوزراء الياباني مجرد تصريحات شعبوية». كما دعت طوكيو لاتخاذ «خيارات استراتيجية من خلال إظهار الشجاعة السياسية».

من جهتها، لم تعلّق طوكيو مباشرة على كلام شقيقة كيم. وقال كيشيدا أمام البرلمان الياباني إنه لم يطلع على تقرير وكالة الأنباء الكورية الشمالية، لكنه وصف أي محادثات رفيعة المستوى بين البلدين «بالمهمة». وأضاف أنه «بالنسبة للعلاقات الثنائية، فإن محادثات قمة مهمة لحلّ مسائل مثل قضية المختطفين، ولهذا السبب فقد قمنا بمحاولات تقارب عدة على مستوى يكون مباشرة تحت سيطرتي، كما قلت سابقاً».

وكان رئيس الوزراء الياباني الأسبق جونيشيرو كوزومي قد زار بيونغ يانغ في 2002، والتقى والد كيم، كيم جونغ إيل، حيث اتفاق الطرفان على خريطة لتطبيع العلاقات، تقدم بموجبها اليابان دعماً اقتصادياً لكوريا الشمالية. وأدّت الرحلة إلى استعادة طوكيو 5 من مواطنيها، لكن هذا المسار الدبلوماسي إنهار سريعاً لاحقاً. في غضون ذلك، كشفت الإعلام الكوري الشمالي، أمس، أيضاً أن مدير القسم الدولي في حزب العمال الحاكم في البلاد كيم سونغ نام التقى وزير الخارجية الصيني وانغ يي، يوم السبت الماضي، خلال زيارة الأول إلى بكين على رأس وفد رفيع. وبحسب الوكالة، قد أعرب وانغ أمام المسؤول الكوري الشمالي عن اعتقاده بأن العلاقات الثنائية «الودّية» سوف «تتقدّم ضمن مسار ثابت» في عهد الرئيس الصيني شي جين بينغ وكيم.

(أسوشييتد برس، رويترز، فرانس برس)

تخطو أوروبا خطوات إضافية من أجل تسليح أوكرانيا بأموال روسية مصادرة، وذلك في وقتٍ يبدو فيه الأميركيون مشغولين بمرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية، وتأثير احتمال فوز الرئيس السابق دونالد ترامب فيها، في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل

3 عوامل في حسابات موسكو

أوروبا تسلّح أوكرانيا بأموال روسية

لندن ـ **بشير البكر**

اتفق قادة الاتحاد الأوروبي، أخيراً، على نجدة أوكرانيا. هذا ما خلصت إليه القمة الأوروبية التي انعقدت في بروكسل يومي الخميس والجمعة الماضيين، وناقشت مسألتي تعزيز الدعم متعدد الأشكال لأوكرانيا، وتحديات الأمن والدفاع التي تواجهها دول الاتحاد. جرى في القمة حسم جدل وخلافات استمرت قرابة عام. ودارت حول مبدأ الدعم الأوروبي لأوكرانيا نفسه، وبرز على نحو خاص صوت رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، الذي عارض تقديم أي شكل من أشكال الدعم لأوكرانيا. ومن أجل البحث عن مخرج من الطريق المسدود، تم اقتراح استخدام الأصول الروسية المجمدة في عدة دول أوروبية، من أجل مساعدة أوكرانيا إنسانياً، طالما أنها تحظى بدعم عسكري أميركي وأوروبي. تصل قيمة الأصول الروسية المجمدة في أوروبا إلى نحو 280 مليار يورو (نحو 303 مليارات دولار). ووُجّهت دعوات للاستيلاء عليها خلال الأشهر الأولى من بدء الحرب الروسية على أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022، تحديداً من جهة أوكرانيا وبريطانيا ودول شرق أوروبا. جرى رفض هذه الفكرة لما تحمله من مخاطر وتجاوزات قانونية. ومن بين أبرز المخاوف تهديد روسيا بالرد بالمثل ومصادرة الاستثمارات الأوروبية لديها، كما أن مصادرة الأصول عمل يطيح بمبدأ الحصانة الخاصة بممتلكات الدول ويعد ضرباً لمبدأ حق الملكية. وقدّر المصرف المركزي الروسي في صيف عام 2023 الحجم الإجمالي للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الروسي، اعتباراً من الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2021 بنحو 1,18 تريليون دولار.

الاختلافات أخذت عدة مستويات، وقد تم تبرير المصادرة في البداية على أساس تمويل إعادة الإعمار، بتحميل روسيا مسؤولية الدمار الكبير. ولكن تم تجاوز هذا الاقتراح بسبب الحاجة الضاغطة إلى تمويل ماكينة الحرب، في ظل تراجع المساعدات العسكرية الأميركية. وحسب أوساط المفوضية الأوروبية، فإن آخر الاقتراحات التي تم نقاشها في القمة الأوروبية هو تخصيص 90 في المائة من العائدات المقدرة بـ3 مليارات يورو (3,3 مليار دولار) سنوياً لتسديد قيمة الأسلحة الأوروبية المعطاة لأوكرانيا، و10 في المائة لدعم قدرات الإنتاج الدفاعي لكييف. ولم يمر هذا الاقتراح من دون اعتراضات وتحفظات من دول مثل المجر وأيرلندا والنمسا. وبعض هذه المواقف لا يزال يرى ضرورة استخدام هذه الأموال لإعادة إعمار ما هدمته الحرب، بينما تبنت الأغلبية رصد المبلغ لمشتريات السلاح.

التخريج الأخير الذي جرى اللجوء إليه كحل وسط هو استخدام عوائد الأصول الروسية المجمدة من أجل تمويل تسليح أوكرانيا. ومن أجل تجنب أي إحراج قانوني، تم وضع هذه الخطوة ضمن إطار نظام العقوبات الأوروبية على موسكو. هذا الإجراء يشكل حلاً وسطاً بين الأطراف الأوروبية، وسيوفر لأوكرانيا تمويلاً للمعدات العسكرية، وتفيد حسابات المفوضية الأوروبية بأنه سيتم تحصيل نحو 3 مليارات يورو للعام الحالي، ومبالغ مماثلة في السنوات المقبلة. وتشير التقديرات الأوروبية الرسمية إلى أنه إذا جرى العمل بهذا القرار على الفور، فيمكن تحويل أول مليار يورو في مطلع يوليو/ تموز المقبل. أحد أبرز نتائج القمة الأوروبية هو توجيه رسالة إلى الأوكرانيين بالطبع، ولكن أيضاً لروسيا، وقوامها عزم الأوروبيين على مواصلة تقديم الدعم الكثيف لأوكرانيا طيلة الفترة التي تحتاج فيها إليه، وما دام ذلك ضرورياً. وضمن هذا التوجه سبق القمة اجتماع في العاصمة الألمانية برلين ضم رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون، والمستشار الألماني أولاف شولتز، ورئيس وزراء بولندا دونالد توسك. وأكدت الدول الثلاث الأكثر انخراطاً في النزاع، على «وحدة الصف» والتضامن مع أوكرانيا. وجرى في ذلك اللقاء اعتماد مبدأ تزويد أوكرانيا بأسلحة أوروبية استراتيجية، ولم يتم حسمها كلياً.

وبدت أوروبا وكأنها ترد على نداءات الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، التي لم تلق إجابات شافية من واشنطن، والتي ركزت في الآونة الأخيرة على أن بلاده بحاجة ماسة إلى الدعم لتجديد مخزون الذخيرة، معرباً عن أمله في أن تقر الولايات المتحدة حزمة مساعدات بقيمة 60 مليار دولار، تنتظر موافقة مجلس النواب في الكونغرس الأميركي. ومن المعروف أن واشنطن، وهي الداعم العسكري الأول لأوكرانيا، لم ترسل أي مساعدة كبيرة لكييف منذ ديسمبر/ كانون الأول 2023. وزاد في غموض الموقف تصريح الرئيس الأميركي السابق، المرشح الرئاسي الجمهوري دونالد ترامب، الذي أبدى وجهة نظر حول توفير الدعم لأوكرانيا على شكل قروض وليس هبات، مبرراً ذلك بأن على الولايات المتحدة أن «تتوقف عن تقديم الأموال من دون أمل في استردادها». كما تعهد ترامب بأنه في حال إعادة انتخابه، سينهي الحرب بين روسيا وأوكرانيا «خلال 24 ساعة» من دون أن يوضح كيف سيقوم بذلك. ولكنه سبق أن أطلق تصريحات يقول فيها إنه لن يقف بوجه أي غزو روسي لأي بلد في أوروبا. هناك تأويل للقرار الأوروبي أبعد مما يحتمله، ووفق تسريبات إعلامية، فإن القادة الأوروبيين ناقشوا إمكانية إرسال قوات إلى أوكرانيا بناء على اقتراح الرئيس الفرنسي، لكن لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بعد. ورداً على الضجة التي ثارت في حينه، كشف وزير الخارجية البولندي رادوسلاف سيكورسكي أن مجموعة من دول حلف شمال الأطلسي أرسلت بالفعل قواتها إلى أوكرانيا، وذكر أن جنود الحلف موجودين بالفعل فيها.

روسيا لا تبدو غير مكترثة بما يحصل من مواقف وتحركات أوروبية، ولكنها تقيس الوضع استناداً إلى ثلاثة عوامل: العامل الأول هو الحضور العسكري الأوروبي في أوكرانيا، ولكن من دون تهويل. موسكو تنتظر الأفعال لا الأقوال. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف إنه «إذا تم إرسال قوات غربية إلى أوكرانيا، فسيكون الصراع العسكري المباشر بين الأطلسي والاتحاد الروسي أمراً لا مفر منه». العامل الثاني هو التقدم العسكري الذي تحققه القوات الروسية على الأرض في أوكرانيا. والعامل الثالث هو التطورات المرتقبة سياسياً، تحديداً الانتخابات الرئاسية الأميركية في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، واحتمال فوز ترامب بولاية ثانية. وهو ما يترتب عليه انقلاب في الموقف الأميركي، تراهن فيه موسكو على نهاية الحرب وتخلي واشنطن عن الرئيس الأوكراني وفريقه.

أوكرانيون في بروكسل يطالبون بدعم بلادهم، الخميس (أوليفييه ماثيس/Epa)

ناقش الأوروبيون في قمتهم فكرة إرسال قوات لأوكرانيا

ضغط اقتصادي جمركي

أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، الجمعة الماضي، أنها أعدت مقترحاً لفرض رسوم جمركية، بقيمة 95 يورو (نحو 103 دولارات) على طن الحبوب، وبقيمة 50% على البذور الزيتية والمنتجات المشتقة منها من روسيا وبيلاروسيا، وذلك كخطوة أولى على طريق العمل بالقرار، الذي من المتوقع أن يأخذ مداه التنفيذي في الصيف المقبل. واعتبرت فون ديرلاين أن فرض الرسوم يهدف لمنع موسكو ومينسك من تشويه أسواق الاتحاد الأوروبي.

تقرير

مشروع لإطاحة رئيس البرلمان التونسي

يتزايد الغضب على رئيس مجلس النواب التونسي إبراهيم بودربالة من عدد من البرلمانيين الذين يتهمونه بالتفرد في القرارات

تونس ـ **آدم يوسف**

يتصاعد غضب عدد من البرلمانيين التونسيين على رئيس مجلس النواب إبراهيم بودربالة، مع اتهامه بخرق القانون الداخلي للمجلس مرات عديدة، وتصرفه فردياً بحيث يتحكم بمشاريع القوانين المطروحة ويعطّل بعضها، وهو ما يدفع نواباً لاعتبار أن بودربالة هو السبب الرئيسي في تعطيل عمل المجلس، لتبرز مطالب بسحب الثقة منه. وقال عضو لجنة النظام الداخلي والحصانة النائب هشام حسني، في تصريحات صحافية أخيراً، إن «هناك مساعيَ لسحب الثقة من بودربالة بسبب تجاوزاته وخرق القانون الداخلي للبرلمان»، مشيرا إلى أنّ «هذه التجاوزات تتعلق بتوزيع الوقت والمهام وعقد الجلسات العامة، وخرق النظام الداخلي المتعلق بجلسات رفع الحصانة». من جهته، أكد النائب بلال المشري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك نقاشاً بين النواب حول عريضة سحب الثقة من رئيس البرلمان، وهذا النقاش بصدد التعمق، وسيناقش النواب كيف سيتم ذلك». وأكد المشري أن «هناك إجماعاً من نواب حول فشل بودربالة في إدارة المجلس وتسييره، وهناك إجماعاً على أنه عقبة رئيسية في تقدم عمل المجلس، وأنه لا يمكن أن يصبح البرلمان صوت الشعب وبودربالة رئيسه». واتهم المشري رئيس مجلس النواب «بارتكاب مجموعة من الخروقات الجسيمة التي تعد عاراً على رئيس مؤسسة تشريعية أن يقوم بها». وبيّن أن هناك «إساءة للمجلس من قبل رئيسه، وهي إساءة للدولة التونسية ككل، فعندما يخرق القانون رئيس المؤسسة التشريعية، رمز القانون، فهي مسألة تهدد كيان الدولة وليس المجلس فقط». وعدد «الخروقات» التي ارتكبها بودربالة، منها «دفن قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وعدم تمرير مقترح النواب لتعديل المرسوم 54 الذي لم يصل إلى اللجنة أصلاً، وتعديل قانون الصكوك بدون رصيد». وأضاف أن «رئيس المجلس يتصرف بانفراد في المجلس، إذ يضع القوانين تحت يديه ويعطّل العديد منها، وهناك قوانين أجّلها لأشهر»، مشدداً على أنه «لا سلطة لرئيس البرلمان على النواب وعلى مبادرات النواب، بل السلطة هي للجلسة العامة». واعتبر أن «بودربالة سبب رئيسي في تعطيل عمل المجلس وتعطيل المقترحات التي ترتقي لتطلعات ومطالب الشعب».

وعن قانون تجريم التطبيع، قال المشري «لقد قُدّم القانون في يوليو/تموز 2023، وتعمّد رئيس المجلس إخفاء المقترح على الرغم من أنه لا يحقّ له قانوناً ذلك، بل يفترض أن يحيله مباشرة إلى مكتب البرلمان وبدوره يحيله إلى اللجنة ثم ترسله إلى الجلسة العامة التي لها السلطة المطلقة». وأضاف «في يوليو 2023 قررت اللجنة جدولة استماعات للسلطة التنفيذية حول قانون تجريم التطبيع، ولكن رئيس البرلمان لم يرسلها في الوقت، وفي 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وُقّعت عريضة من حوالي 90 نائباً لاستعجال النظر في القانون، وعلى الرغم من ذلك تواصلت المماطلة من رئيس البرلمان إلى أن حُددت جلسة في 29 أكتوبر ثم قرر تأجيلها من دون العودة لمكتب المجلس». وتابع: «بعد احتجاجنا كبرلمانيين عُيّنت جلسة في 2 نوفمبر/تشرين الثاني، وجرى وقتها التصويت بأغلبية النواب على فصلين منه، ولكن خلال الجلسة خرق رئيس البرلمان القانون والنظام الداخلي، ورفع الجلسة أكثر من مرة، وقطعها في أكثر من مناسبة في محاولة للتأثير على النواب، وفي النهاية رفع الجلسة وعلّقها بحجة اتصال رئيس الجمهورية». وأشار إلى أن «بودربالة علّق جلسة التصويت على قانون تجريم التطبيع من نوفمبر إلى أجل غير معلوم وتعذّر بأن اللجنة لم تقم بالاستماعات الكافية لوزارات الخارجية والعدل وغيرها». وأوضح أنه «مع ضغطنا المستمر قرر عقد جلسة في 26 فبراير/شباط الماضي، وتعلل رئيس المجلس ومكتبه أن التأجيل هو لعقد الاستماعات الكافية، ولكن قبل الجلسة بيوم قدّم بودربالة مبادرة جديدة تعنى بتنقيح المجلة الجزائية لتحل محل القانون المعروض على الجلسة مع إلغاء جلسة 26 فبراير». وأضاف أن «بودربالة يقف وراء هذا المقترح الجديد وهي محاولة منه لدفن قانون تجريم التطبيع، وهي مخالفة قانونية، فالقانون معروض على الجلسة لا يُلغى ولا يُعوَّض بمقترح آخر، بل الجلسة العامة هي التي تتخذ القرار».

■ الطفلة لينا عساف أصيبت بجروح بالغة وحروق وفقدت 30 فردا من عائلتها في قصف الاحتلال لمنزلها شمال غزة.
لينا بحاجة للعلاج بشكل عاجل

■ لا تبرحْ مكانكَ ولو لم يبقَ على جبلِ الرُّماة غيرك
إن توقّفَ الناسُ فلا تتوقف وإن فترَ النّاسُ فلا تفتر
اكتُبْ عن #غزة كأنكَ الوحيد الذي عليه أن يوثقَ دماء أهلها.
اِبكِهِمْ كأنَّكَ لو لم تبكِهِمْ ما قام لهم مأتمٌ.
أرِ اللهَ عذرك فكلُّ إنسانٍ لا يبذلُ ما بوسعه فقد خذلهم!

■ الخارجية الإسرائيلية: إعلان إسبانيا ومالطا وسلوفينيا وأيرلندا نيتها الاعتراف بدولة فلسطينية مكافأة للإرهاب.
إنجاز سياسي يُحسب لمقاومة غزة وتضحيات الشعب الفلسطيني في غزة. المقاومة التي أسمعت صوتنا لشعوب الأرض ونجحت في اختراق حقيقي لدول أوروبية، ما كانت لتعترف لولا أنها رأت أن الشعب الفلسطيني لن يرفع الراية. لو لم يحدث السابع من أكتوبر ما خرجت هذه الدول بنيتها بالاعتراف بالدولة الفلسطينية. قلتها بالسابق وأكررها الآن، الدم الفلسطيني سوف ينتصر على قنابل الاحتلال.

■ «المجاعة في غزة توشك أن تكون الأشد منذ الحرب العالمية الثانية».. صحيفة الغارديان البريطانية تؤكد أن قطاع غزة يشهد حاليا أشد كارثة مجاعة في العالم منذ عقود.

■ أسئلة بلا إجابات.. كيف تطلب الأنظمة العربية من الغرب التدخل لوقف المذبحة في #غزة.. بينما لم تقدم هذه الأنظمة أي شيء ضد إسرائيل سياسيا أو اقتصاديا أو دبلوماسيا أو حتى تلويحا عسكريا؟
- أليست لإسرائيل علاقات دبلوماسية رسمية مع معظم الدول العربية والإسلامية؟ - أليست لإسرائيل مصالح اقتصادية حرجة مع دول المنطقة؟
- أليست لكل هذه الدول المجاورة جيوش وأسلحة مشتراة بالمليارات؟
كيف نستجدي الدعم ولم نستنفد ما بأيدينا من وسائل؟ سوى أن يكون هذا الاستجداء دعاية وذاك الخطاب تصنعا!!

■ الجيش لن يتعاون مع المحكمة الجنائية ولن يقوم بتسليم البشير وبقية المطلوبين إليها، ليس لأنه مشغول بالحرب، وإنما لأن الجيش أحد أذرع حزب المؤتمر الوطني الذي كان يحكم السودان، ولكونه يرفض مبدأ التسليم بالأساس.